جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

لفظ " إسناد أعرابي " بين علماء الجرح والتعديل

إعداد الدكتور

صابر هريدي محمد أبو سته

مدرس الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين والدعوة بأسيوط

ملخص البحث
لفظ " إسناد أعرابي " بين علماء الجرح والتعديل

هذا البحث يدور حول بيان معنى لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل ألا وهو " إسناد أعرابي" وتأتي أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه، فلا يخفى على المشتغلين بعلم الحديث ما لأحكام الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً من الأهمية الكبرى، وما لها من الأثر العظيم على الروايات قبولاً وردًّا.

وتتمثل إشكالية البحث في أن هذا اللفظ قد جزم بعض المعاصرين بأنه لفظ من ألفاظ التجريح، وعليه فترد روايات من وصف بهذا الوصف لضعفه، بينما نجد أن هناك من العلماء المتقدمين من أطلق هذا اللفظ علي أسانيد صحيحة، ورواة ثقات فكان من الحاجة بمكان أن أتتبع كل من وصف بهذا الوصف من الأسانيد، أو الرواة محاولاً الوقوف على حقيقة هذا اللفظ من الجرح والتعديل.

وانتهيت بأن هذا اللفظ ليس هو من ألفاظ الجرح، بقدر ما هو وصف لبيان حال الراوي من كونه من أهل البادية، وإن كان فيه تلميح بأن من وصف بهذا الوصف ليس من أهل هذه الصناعة فينبغي عدم التسرع في الحكم على مروياته إلا بعد الدراسة والتحقق.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذيلته ببعض الفهارس لخدمة البحث. والله الهادي إلى سواء السبيل.

الكلمات المفتاحية: إسناد – أعرابي – بدوي – الجرح – التعديل.

وصلى الله علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

الباحث

صابر هريدي محمد أبو سته

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بأسيوط

RESEARCH SUMMARY

The Term of Attribution Among the Invalidating and Amendment Scolars

This research revolves around a statement on the meaning of an idiom of the Invalidating and amendment of Narrators of Hadith i.e.(Sunnah), which is" an attribution of an arab of the desert" i.e. Bedouin", The importance of this research comes from the importance of its subject, and in this regard, there is a fact which isn't hidden upon the practitioners of the science of Hadith, which means that the provisions of imams in the narrators in terms of invalidating and an amendment have a great \ importance, and a great impact on the narrations in terms of accepting and refusing.

The problem of the research is represented in:" some contemporaries scholars have asserted that this idiom is a term of invalidation, hence the narrations which assigned to this description aren't accepted due to its weakness, whenever some of the ancient scholars gave this description on correct Assanid, and truthful narrators, so there's a necessary need to follow all who had been described with this description either narrators or Assanid, trying to stand on the truth of this word of invalidating and amendment.

I concluded that this term is not the wording of the invalidating, as much as it is a description of the state of the narrator of the people of the desert, although there is a hint that all who had been described with this description is not from the people of this industry (i.e. Hadith and it's sciences), so we should not rush to judge its narratives only after study and verification.

The nature of the research required to be divided as follows: an introduction and three topics and a conclusion, and finishing it with some indexes to serve the research. God who guides to the righteous way.

Key Words: Attribution – an Arab of the desert - Bedouin- invalidating – amendment

May Allah bless our Master Muhammad and his family and companions, and those who followed them with sincerity until the Day of Judgment.

The researcher

Dr. Saber Haridy Mohamed Abou stta

Lecturer of Hadith and Sciences,

Faculty of Fundamentals of Religion, Assiut

Email: Dr_saberhm2009@azhar.edu.eg

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[1]

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هَدْيَه، واتقى حدّه.

أما بعد:

فإن الله تعالى ابتعث نبينا محمداً (ﷺ) إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وأنزل معه الكتاب تبياناً لكل شيء قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾[2]

وكما أوتي النبي (ﷺ) هذا الكتاب العظيم أوتي مثله معه[3].

---

(١) سورة الأعراف جزء من الآية رقم ٤٣.

(٢) سورة النحل جزء من الآية رقم ٨٩.

(٣) أخرج الإمام أحمد في المسند ٤١٠/٢٨ ح ١٧١٧٤ قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَرِيزٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ الْجُرَشِيِّ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): "أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ... الحديث".

قلت: إسناده صحيح،رجاله ثقات رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرَشي – بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة – فمن رجال أبي داود والنسائي، وهو ثقة، وثقه=

قال الخطيب البغدادي (رحمه الله): (قوله (ﷺ): "أوتيت الكتاب ومثله معه" يحتمل وجهين من التأويل:

أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو. ويحتمل أن يكون معناه: أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر فيكون ذلك في وجوب الحكم، ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن)[1] أهـ.

ونقل هذا الشرعَ الشريف، والعلمَ المُنِيف[2] أصحابُه النجباءُ الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، (ﷺ) فحفظوا عن النبي (ﷺ) كل حركاته وسكناته، في ليله ونهاره، وسفره وحضره، ونقله الصحابة لمن بعدهم من التابعين وأتباعهم جيلاً بعد جيل، وقبيلاً بعد قبيل؛ ليتحقق قول النبي (ﷺ): «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ»[3].

=الحافظان الذهبي وابن حجر وغيرهما. [راجع ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ت ٧٤٢هـ ٣٢٩/١٧ ت ٣٩٢٤، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للحافظ الذهبي ت٧٤٨هـ ٦٣٩/١ ت ٣٢٨٤، تقريب التهذيب ص ٣٤٨ ت ٣٩٧٤].

(١) معالم السنن للإمام أبي سليمان حمد بن محمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ت ٣٨٨هـ، ٢٩٨/٤.

(٢) **المُنِيف:** المشرف على غَيره، يُقَال: **عِزٌّ منيف:** عَال تَامّ، وَقصر منيف: طَوِيل فِي ارْتِفَاع. [المعجم الوسيط ٩٦٤/٢] فإن هذا العلم عال مقامه، شريف شأنه كعلو صاحبه (ﷺ).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٠٤/٥ ح ٢٩٤٥ قال: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما) فذكره. =

فدخل فِي ذَلِكَ قوم لَيْسُوا من أهل هَذَا الشَّأْن، وَلَا جَرْيَ لَهُم فِي هَذَا الميدان، فأخطئوا فِيمَا نقلوا وحَرَّفوا، وَرُبمَا وضعُوا، فَدخلت الآفة من هَذَا الْوَجْه، وَاخْتَلَطَ الصَّحِيح بالسقيم، والمجروح بالسليم، فَحِينَئِذٍ أَقَامَ اللهُ (ﷻ) – وَله الْحَمد والمِنَّة – طَائِفَةً كَبِيرَة من هَذِه الْأمة، هم نُجُوم للدِّين، وعَلَمٌ للمسترشدين، فدوَّنوا التصانيف المبتكرة، المبسوطة والمختصرة، ومنها: علم الجرح والتعديل؛ فنظروا فِي رجال الأسانيد – جرحاً وتعديلًا، وانقطاعًا ووصلًا –، وبذلوا وسعهم فِي ذَلِكَ، وَقَامُوا بِهِ أحسن قيام، أعظم الله أَجرهم، وشكر سعيهم، ونفعنا بعلمهم.

وهذا البحث المتواضع يدور حول لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل، أطلقه بعض العلماء على أسانيد كاملة، أو رواة بعينها ألا وهو "إسناد أعرابي" وعند البحث عن مدلول هذا اللفظ فلم أجد قولاً صريحاً من كلام المتقدمين يبين معناها، كما أنني وجدت أن بعض العلماء المعاصرين يجزمون بأنها عبارة جرح، وعند تتبع إطلاق هذا اللفظ وجدت أن بعض المتقدمين يطلقونها على رواة ثقات، وأسانيد صحيحة.

وهنا جاءت الإشكالية "كيف يكون هذا اللفظ عبارة جرح مع إطلاقها من المتقدمين على أسانيد صحيحة، ورواة ثقات كما سيأتي في ثنايا البحث في حينه

= قلت: إسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين غير أبي بكر بن عياش، فمن رجال البخاري. وعبد الله بن عبد الله هو: أبو جعفر الرازي قاضي الري، وثقه الإمام أحمد، والعجلي ويعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في"الثقات"، وقال النسائي: لا بأس به [تاريخ الثقات للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي ت ٢٦١هـ . بترتيب الإمام أبي الحسن الهيثمي ت ٨٠٧هـ . ٤٣/٢ ت ٩٢٤، الثقات لابن حبان ٧/٧ ت ٨٧٦٦، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي ١٨٣/١٥ ت ٣٣٦٧]

– إن شاء الله تعالى – ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث للوقوف على حقيقة معنى هذه الكلمة، فجاء هذا البحث تحت عنوان:

« لفظ" إسناد أعرابي" بين علماء الجرح والتعديل ».

أهمية البحث ودواعي اختياري له:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه، فهو يدور على معنى لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل، ولا يخفى على المشتغلين بعلم الحديث ما لأحكام الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً من الأهمية الكبرى وما لها من الأثر العظيم على الروايات قبولاً وردًّا.

ومما دعاني للكتابة في هذا الموضوع أسباب منها:

١) هذا اللفظ من الألفاظ قليلة الورود في كلام العلماء.

٢) ذكرها بعض المتقدمين حكماً على أسانيد كاملة، وكذا على رواة بعينهم.

٣) لم أر من تكلم عن معنى هذا اللفظ من المتقدمين، وقد جزم بعض المعاصرين أنها عبارة جرح مع اطلاق هذا اللفظ على بعض الثقات، بل وعلى بعض الصحابة كما سيأتي في ثنايا البحث.

منهجي في البحث:

نظراً لأن البحث يشتمل علي جزء نظري، وآخر تطبيقي فاستعنت فيه بالمناهج العلمية الآتية:

(أ) المنهج الاستقرائي: وذلك في جمع أقوال العلماء في بيان معنى هذا اللفظ، والرواة الذين وصفوا بهذا الوصف.

(ب) المنهج الاستنباطي: وذلك لاستخلاص معنى هذا اللفظ من خلال تتبع صنيع العلماء، وأقوالهم في الرواة.

وراعيت في البحث ما يلي:

١) ميزت الآيات القرآنية بالخط العثماني مع وضعها بين قوسين مميزين هكذا ﴿ ﴾.

٢) خرجت جميع الأحاديث الواردة في ثنايا البحث وحكمت عليها باختصار لعدم إطالة البحث.

٣) حصرت جميع الأسانيد، وكذا جميع الرواة ممن وصفوا بهذا الوصف أو ما شابهه، وجعلت كلاً منهما في مبحث مستقل.

٤) حصرت أقوال المعاصرين في بيان معنى هذا اللفظ وجعلته في فصل مستقل.

٥) بينت الأنساب، والغريب من مظانه.

٦) أذكر اسم المرجع أول مرة كاملاً، ثم اختصره بما يعرف به بعد ذلك واكتفي بذكر بقية بيانات الكتاب من المحقق، ودار الطبع، وسنة النشر في فهرس المراجع.

٧) عند تعدد المراجع أرتبهم على حسب وفيات أصحابها فأبدأ بأقدمهم وفاة.

٨) إذا ذكرت (ك) فأعني الكتاب، (ب) الباب، (ج) الجزء، (ص) الصفحة، (ح) رقم الحديث إلا إذا كانت وسط السند فهي للتحويل، (ت) إن كانت بعد الجزء والصفحة فأشير بها إلى رقم الترجمة، وإذا كانت بعد الاسم فهي إشارة إلى سنة الوفاة، (ط) الطبعة، وإذا قلت السنن للإمام النسائي فهي الصغرى أو المجتبى، وإن كانت الكبري بينت.

خطة البحث: يشتمل هذا البحث علي مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية البحث، ودواعي اختياري له، ومنهجي فيه.

وأما المبحث الأول: فيشتمل على: معنى الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح: وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول:** معنى الجرح لغة واصطلاحاً.
- **المطلب الثاني:** معنى التعديل لغة واصطلاحاً.

وأما المبحث الثاني: فيشتمل على: مراتب الجرح والتعديل.

وأما المبحث الثالث: فهو: "لب البحث وأساسه" وجاء تحت عنوان:

« **لفظ" إسناد أعرابي" بين علماء الجرح والتعديل** » وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** أقوال المعاصرين في بيان معنى هذا اللفظ.
- **المطلب الثاني:** إطلاقه علي أسانيد كاملة.
- **المطلب الثالث:** إطلاقه علي رواة بعينها.

الخاتمة. وتشتمل علي نتائج البحث، وبعض الفهارس.

المبحث الأول

معنى الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح: وفيه مطلبان:

المطلب الأول

معنى الجرح لغة واصطلاحا

الجرح في اللغة: يطلق على عدة معان:

١. التأثير في البدن بقطع ونحوه.

قال الإمام ابن منظور(رحمه الله): (من الفعل: جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحاً: أَثَّرَ فِيهِ بِالسِّلَاحِ؛ وجَرَّحَه: أَكثر ذَلِكَ فِيهِ، وَالِاسْمُ الجُرْح، بِالضَّمِّ) أهـ[١].

٢. **الكسب:** ومنه قوله تعالي: ﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ﴾[٢] أي كسبتم.

٣. **ويطلق مجازاً علي السب والشتم يقال:** جرح فلاناً بلسانه، أي: سبه وشتمه، ومنه: جَرَحَ الحاكمُ الشاهِد: إذا عَثَرَ مِنْهُ على مَا أَسْقَطَ بِهِ عَدالَتَه من كَذِبٍ وغيرِه[٣]. وهو المعنى المراد عند المحدثين.

وفي الاصطلاح:

١. قال الشيخ أبو شهبة (رحمه الله): هو ذكر الراوي بصفات تقتضي عدم قبول روايته[٤]. أهـ.

---

(١) لسان العرب لابن منظور ت ٧١١هـ ع ٤٢٢/٢ مادة: "جرح".

(٢) سورة الانعام جزء من الآية رقم ٦٠.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزَّبِيدِي ت ١٢٠٥هـ ٣٣٨/٦ مادة: "جرح".

(٤) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ محمد أبو شهبة ت ١٤٠٣هـ ص ٣٨٥.

٢. قال صاحب معجم لسان المحدثين: الطعنُ في الراوي ووصفه بما يمنع من قبول روايته[١] أهـ

☜ **وعليه:** فهو رد الحافظ المتقن رواية الراوي لعلة قادحة فيه، أو في روايته.

المطلب الثاني
التعديل في اللغة والاصطلاح

التعديل لغة: يطلق على عدة معان منها:

١. **ضد الجَوْر، وَفِي أَسماء الله تعالى:** العَدْل، هو الَّذِي لَا يَمِيلُ بِهِ الْهَوَى فيَجورَ فِي الْحُكْمِ. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾[٢].

٢. **الفدية:** قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ [٣] أي: فداء.

٣. **المساواة:** فلان يعدل فلاناً أي: يساويه، وعدل الموازين والمكاييل: سواها.

٤. **النظير**، والمثيل قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾[٤].

٥. **التزكية:** يقال عدَّل الرجل: أى زكَّاه. وهو المراد في علم الحديث.

٦. **كما يطلق على:** الجزاء، والفريضة، والنافلة، وتحويل الشيء عن وجهه[٥].

---

(١) معجم لسان المحدثين لمحمد خلف السلامة ٥٨/٤.

(٢) سورة النساء جزء من الآية ٥٨.

(٣) سورة البقرة جزء من الآية ١٢٣.

(٤) سورة المائدة جزء من الآية ٩٥.

(٥) لسان العرب ٤٣٠/١١: ٤٣٦ مادة "عدل".

وفي الاصطلاح:

قال الشيخ أبو شهبة (رحمه الله): وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته فهي شهادة بالتزكية تصحح العمل بمرويه أهـ(١).

وقال صاحب معجم لسان المحدثين: تعديل الراوي هو وصفه بالعدالة، دون الالتفات إلى حاله من جهة حفظه؛ أو وصفُه بأنه ثقة جامع لوصفي العدالة والضبط، وهذا هو الغالب والمتبادر من كلام المتقدمين والجمهور؛ فإن قيل في راو: عدَّله يحيى بن سعيد، أو يحيى بن معين، أو غيرهما من النقاد فالظاهر أنه وثقه؛ والتعديل ضد التجريح.أهـ(٢).

والجرح والتعديل: اسم للعلْم الشهير، أعني علم نقد رواة الأحاديثِ والأخبارِ، وكذلك هو اسم للنقد نفسه، أي بيان أحوال الرواة في مروياتهم، والمعبَّر عنه بالتعديل والتجريح.

ومن المعنى الأول قولهم: كتب الجرح والتعديل، وقواعد الجرح والتعديل.ومن المعنى الثاني قولهم مراتب الجرح والتعديل، وألفاظ الجرح والتعديل، وفلان معتدل في الجرح والتعديل، ونحو ذلك. ولكن عند التأمل قد يظهر أن كل مثال للمعنى الأول يصلح للنوع الثاني من غير عكس. أهـ(٣).

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٣٨٥.

(٢) معجم لسان المحدثين ٣/٢٢٨.

(٣) المرجع السابق ٤/٧٥.

المبحث الثاني
مراتب الجرح والتعديل

عند النظر إلى صنيع الأئمة، وذكرهم لمراتب الجرح والتعديل نجد أن منهم من ذكر أعلى مراتب التعديل وانتهى بأقلها، ثم بدأ بأسوأ مراتب التجريح وانتهى بأخفها، كالحافظ العراقي ت ٨٠٦هـ (رحمه الله)[١] ومنهم من بدأ بأعلى مراتب التعديل إلى أقلها، ثم بدأ بذكر مراتب الجرح الخفيف وانتهى بأسوئها، كالإمام ابن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ، والإمام ابن الصلاح ت ٦٤٣هـ، والحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ (رحمه الله)، وسأتبع منهج الإمام ابن أبي حاتم (رحمه الله) ومن سار على نهجه فتكون أول المراتب هي أرفع مراتب التعديل، ويبدأ التعديل يخفف شيئاً فشيئاً حتى أصل إلى بداية الجرح، ثم يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصل إلى أسوأ عبارات التجريح.

مراتب التعديل:

الأولى: أَرْفَعُها ما أتى بِصِيغَةِ أَفْعَلَ، كَأَنْ يُقَالَ: أَوْثَقُ النَّاسِ، أَوْ أَثْبَتُ النَّاسِ، أَوْ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي التَّثَبُّتِ" كذا قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله)[٢].

وقال الحافظ السخاوي (رحمه الله): وَهَلْ يَلْتَحِقُ بِهَا مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي ابْنِ مَهْدِيٍّ: لَا أَعْرِفُ لَهُ نَظِيرًا فِي الدُّنْيَا؟ مُحْتَمَلٌ [٣].

---

(١) التبصرة والتذكرة المسماة بألفية العراقي ١/٣٧٠.

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ، ص ٢٥٦.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي ت ٩٠٢هـ، ٢/١١٤: ١١٥.

✍ **قلت:** ووجه قوله: « محتمل "أن هذا اللفظ قد يذكر ولا يقصد به تجريح ولا تعديل بل يقصد المدح من حيث الزهد، والعبادة، والورع ونحوه' فإن قصد به التعديل فلا شك أنها تاتي ضمن ألفاظ هذه المرتبة.

الثانية: ما تكرر فيه لفظ التوثيق: كَثِقَةٍ ثَبْتٍ، أَوْ ثَبْتٍ حُجَّةٍ، وإن تكرر اللَّفْظُ الْوَاحِد كَثِقَةٍ ثِقَةٍ، أَوْ ثَبْتٍ ثَبْتٍ، ذكرها الحافظان الذهبي، والعراقي (رحمه الله)[1].

قال الحافظ السخاوي (رحمه الله): (لِأَنَّ التَّأْكِيدَ الْحَاصِلَ بِالتَّكْرَارِ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْكَلَامِ الْخَالِي مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا فَمَا زَادَ عَلَى مَرَّتَيْنِ مَثَلًا يَكُونُ أَعْلَى مِنْهَا، كَقَوْلِ ابْنِ سَعْدٍ فِي شُعْبَةَ: ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ، ثَبْتٌ، حُجَّةٌ، صَاحِبُ حَدِيثٍ.

وَأَكْثَرُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَكَانَ ثِقَةً ثِقَةً تِسْعَ مَرَّاتٍ، وَكَأَنَّهُ سَكَتَ لِانْقِطَاعِ نَفَسِهِ)[2] أهـ.

الثالثة: ما أفرد فيه لفظ التوثيق: كـ "ثِقَة" أو"ثَبْت" أو "حجة" ونحوه. وهي الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَتَبِعَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وأرفعها عند الخطيب البغدادي[3].

قال الحافظ السخاوي (رحمه الله): (وَمِنْ صِيَغِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ، أَوْ فُلَانٌ مُتْقِنٌ أَوْ حُجَّةٌ أَوْ نَسَبَ الْأَئِمَّةُ الْحِفْظَ أوضَبْطًا لِعَدْلٍ، كَأَنْ يُقَالَ فِيهِ: حَافِظٌ أَوْ ضَابِطٌ؛ إِذْ مُجَرَّدُ الْوَصْفِ بِكُلٍّ مِنْهُمَا غَيْرُ كَافٍ فِي التَّوْثِيق.

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي ت ٩١١هـ، ١/٤٠٥.

(٢) فتح المغيث ٢/١١٥.

(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام محمد عبد الحي اللكنوت ت ١٣٠٤هـ، ص ١٤٨.

وَيَدُلُّ لِذَلِكَأَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ سَأَلَ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ رَجُلٍ، فَقَالَ: "حَافِظٌ، فَقَالَ لَهُ: أَهُوَ صَدُوقٌ؟"

وَكَانَ أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذَكُونِيُّ مِنَ الْحُفَّاظِ الْكِبَارِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُتَّهَمُ بِشُرْبِ النَّبِيذِ وَبِالْوَضْعِ، حَتَّى قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَضْعَفُ عِنْدِي مِنْ كُلِّ ضَعِيفٍ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْوَصْفِ بِالْإِتْقَانِ كَذَلِكَ، قِيَاسًا عَلَى الضَّبْطِ، إِذْ هُمَا مُتَقَارِبَانِ، لَا يَزِيدُ الْإِتْقَانُ عَلَى الضَّبْطِ سِوَى إِشْعَارِهِ بِمَزِيدِ الضَّبْطِ، وَصَنِيعُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ يُشْعِرُ بِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا قِيلَ لِلْوَاحِدِ: إِنَّهُ ثِقَةٌ أَوْ مُتْقِنٌ ثَبْتٌ، فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ حَيْثُ أَرْدَفَ الْمُتْقِنَ بِثَبْتِ الْمُقْتَضِي لِلْعَدَالَةِ، بِدُونِ" أَوْ" الَّتِي عَبَّرَ بِهَا فِي غَيْرِهَا.

وَكَذَا لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِهِ – أي ابن أبي حاتم – لَفْظُ الْحُجَّةِ وَمَا بَعْدَهَا، بَلِ الثَّلَاثَةُ مِنْ زِيَادَاتِ ابْنِ الصَّلَاحِ مَعَ تَفَاوُتِهَا، فَكَلَامُ أَبِي دَاوُدَ يَقْتَضِي أَنَّ الْحُجَّةَ أَقْوَى مِنَ الثِّقَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الآجُرِّيَّ[1] سَأَلَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بِنْتِ شُرَحْبِيلَ، فَقَالَ: "ثِقَةٌ يُخْطِئُ، كَمَا يُخْطِئُ النَّاسُ، قَالَ الآجُرِّيُّ: فَقُلْتُ: هُوَ حُجَّةٌ؟ قَالَ: الْحُجَّةُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ".

---

(١) **هو:** محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري: فقيه شافعي محدث، نسبته إلى آجر من قرى بغداد ولد فيها، وحدث ببغداد، قبل سنة ٣٣٠ ثم انتقل إلى مكة، فتنسك، و تُوفِي فيها سنة ٣٦٠هـ، وقال الحافظ الذهبي: وَكَانَ صَدُوْقاً، خَيِّراً، عَابداً، صَاحبَ سُنَّةٍ وَاتِّبَاعٍ. [سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ، ١٣٤/١٦].

وَكَذَا قَالَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: ثِقَةٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: ثِقَةٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَفِي أَبِي أُوَيْسٍ: صَدُوقٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وكأَنَّ هَذِهِ النُّكْتَةَ قَدَّمَهَا الْخَطِيبُ؛ حَيْثُ قَالَ: أَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ أَنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ أَوْ ثِقَةٌ.

ثُمَّ إِنَّ مَا تَقَدَّمَ فِي أَنَّ الْوَصْفَ بِالضَّبْطِ وَالْحِفْظِ، وَكَذَا الْإِتْقَانُ، لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي عَدْلٍ هُوَ حَيْثُ لَمْ يُصَرِّحْ ذَاكَ الْإِمَامُ بِهِ، إِذْ لَوْ صَرَّحَ بِهِ كَانَ أَعْلَى، وَلِذَا أَدْرَجَ شَيْخُنَا عَدْلًا ضَابِطًا فِي الَّتِي قَبْلَهَا.

وَخَالَفَ الذَّهَبِيُّ فَعَدَّ حَافِظًا ثِقَةً مِنْ هَذِهِ، وَأَدْرَجَ فِي أَلْفَاظِهَا إِمَامًا فَقَطْ، وَجَعَلَ ثِقَةً، وَقَوِيَّ الْحَدِيثِ، وَصَحِيحَهُ، وَجَيِّدَ الْمَعْرِفَةِ، مَرْتَبَةً أُخْرَى، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَابُدَّ فِي آخِرِهَا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِعَدْلٍ)[1] أهـ.

الرابعة: ما نزل عن مرتبة الثقة قليلاً: وَهِيَ قَوْلُهُمْ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ . عند غير ابن معين[2]، أَوْ صَدُوقٌ، وهي المرتبة الثانية عند ابن أبـي حـــاتم

---

(١) فتح المغيث ٢ /١١٦: ١١٨.

(٢) قال الحافظ النووي (رحمه الله): (وعن يحيى بن معين إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة)أهـ [التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للإمام النووي ت ٧٦٧هـ، ص ٥٢] قال الحافظ العراقي: (وَلَمْ يَقُلِ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّ قَوْلِي لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ كَقَوْلِي ثِقَةٌ، حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ التَّسْوِيَةُ، إِنَّمَا قَالَ: إِنَّ مَنْ قَالَ فِيهِ هَذَا فَهُوَ ثِقَةٌ، وَلِلثِّقَةِ مَرَاتِبُ، فَالتَّعْبِيرُ بِثِقَةٍ أَرْفَعُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي مُطْلَقِ الثِّقَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلَدَةَ فَقِيلَ لَهُ أَكَانَ ثِقَةً؟ فَقَالَ: كَانَ صَدُوقًا وَكَانَ مَأْمُونًا وَكَانَ خياراً، الثِّقَةُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ. =

وقال: (هو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه) أهـ[1].

قال الإمام ابن الصلاح (رحمه الله): (هذا كَما قالَ؛ لأنَّ هذهِ العِبَاراتِ لاَ تُشْعِرُ بشَرِيْطَةِ الضَّبْطِ، فَيَنْظَرُ في حَدِيْثِهِ ويُخْتَبَرُ حَتَّى يُعْرَفَ ضَبْطُهُ) أهـ[2].

الخامسة: ويأتي بعده قولهم شَيْخٌ، فهوَ بالمنْزِلَةِ الثَّالِثَةِ عند الإمام ابن ابي حاتم، قال: (يُكْتَبُ حدِيْثُهُ، ويُنْظَرُ فيهِ، إلاَّ أنَّهُ دُوْنَ الثَّانِيَةِ)[3] أهـ.

= **وَحَكَى الْمَرُّوذِيُّ قَالَ:** سَأَلْتُ ابْنَ حَنْبَلٍ: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْن عَطَاءٍ ثِقَةٌ؟ قَالَ: تَدْرِي مَا الثِّقَةُ؟ إِنَّمَا الثِّقَةُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ) أهـ [تدريب الراوي ٤٠٦/١]

قلت: نقل الخطيب البغدادي بسنده إلى أَحْمَد بْن أَبِي خَيْثَمَةَ، قَالَ: (قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: إِنَّكَ تَقُولُ: فُلَانٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَفُلَانٌ ضَعِيفٌ؟، قَالَ: "إِذَا قُلْتُ لَكَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِذَا قُلْتُ لَكَ: هُوَ ضَعِيفٌ، فَلَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ، لَا تَكْتُبْ حَدِيثَهُ) أهـ [الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، ص ٢٢].

وقال عباس الدوري ت ٢٧١هـ: (سَمِعت يحيى بن معين يَقُول: قد روى ابن أبي زَائِدَة عَن أبي أَيُّوب الإِفْرِيقِي. قلت ليحيى: مَا اسْمه؟ قَالَ: لَا أَدْرِي. قلت ليحيى: فَهُوَ ثِقَة؟ قَالَ: نعم لَيْسَ بِهِ بَأْس) أهـ [تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤٦٧/٤ ت ٥٣٣١].

فهذا يدل على أن ليس به بأس عند الإمام ابن معين تساوي الثقة، وأما ما نقله الحافظ العراقي عن الإمامين ابن مهدي، وأحمد فهذا منهجهم لا منهجه.

ونقل أبو زرعة الدمشقي ت ٢٨٠هـ عن عبد الرحمن بن إبراهيم، الملقب: دُحَيْم ت ٢٤٥هـ ما يفيد أن "لا بأس به"عنده تساوي الثقة كذلك، فنقل الحافظ ابن عساكر بسنده إلى أبي زرعة الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بْن إِبْرَاهِيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به، قلت: ولم لا تقول ثقة، ولا تعلم إِلاَّ خَيْرًا؟ قال: قد قلت لك: إنه ثقة. [تاريخ دمشق ٤٥٨/٤١]. فهذا يدل على أن لا بأس به عنده كذلك تساوي الثقة. والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ت ٣٢٧هـ، ٣٧/٢.

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث"المشهور باسم: مقدمة ابن الصلاح" ت ٦٤٣هـ، ص ٢٤٣.

(٣) الجرح والتعديل ٣٧/٢.

وقال الحافظ السيوطي (رحمه الله): (وَزَادَ الْعِرَاقِيُّ فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مَعَ قَوْلِهِمْ: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، إِلَى الصِّدْقِ مَا هُوَ، شَيْخٌ وَسَطٌ، جَيِّدُ الْحَدِيثِ، حَسَنُ الْحَدِيثِ.

وَزَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: صَدُوقٌ سَيِّءُ الْحِفْظِ، صَدُوقٌ يَهِمُ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، صَدُوقٌ يُخْطِئُ، صَدُوقٌ تَغَيَّرَ بِآخِرَةٍ.

قَالَ: وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ، مَنْ رُمِيَ بِنَوْعِ بِدْعَةٍ، كَالتَّشَيُّعِ[1] وَالْقَدَرِ[2] وَالنَّصْبِ[3] وَالْإِرْجَاءِ[4]، ==

---

(١) التشيع نسبة إلى الشيعة وهم: الذين شايعوا علياً ﷺ على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. [الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني ت ٥٤٨هـ ١/١٥٤].

(٢) القدرية هم: نفاة القدر فيقولان: "لا قدر والأمر أُنُف" أي مستأنف لم يسبقه قدر. قال أبو منصور الإسفراييني ت ٤٢٩هـ: فهم يقولون بِأَن الله تَعَالَى غير خَالق لأكساب النَّاس وَلَا لشيء من أَعمال الْحَيَوَانَات وَقد زَعَمُوا ان النَّاس هم الَّذين يقدرُونَ أكسابهم وانه لَيْسَ لله (عز وجل) فى اكسابهم وَلَا فى أعمار سَائِر الْحَيَوَانَات صنع وَلَا تَقْدِير وَلِأَجل هَذَا القَوْل سماهم الْمُسلمُونَ قدرية. [الفَرق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية لأبي منصور عبد القاهر الإسفراييني ت ٤٢٩هـ ص ٢٢٤]

(٣) النواصب هم الَّذِينَ يُكَفِّرُونَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ (ﷺ) وَيُفَسِّقُونَهُ وَيَنْتَقِصُونَ بِحُرْمَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ [الفَرق بين الفِرَق ص ٢٢٤]

(٤) الإرجاء على معنيين:

أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ** ﴾ [الأعراف جزء من الآية: ١١١، والشعرا جزء من الآية ٣٦] أي أمهله وأخره.

والثاني: إعطاء الرجاء. =

== وَالتَّجَهُّمِ[1])[2].

=أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد.

واما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كون من أهل الجنة، أو من أهل النار. فعلى هذا: المرجئة، والوعيدية فرقتان متقابلتان.

وقيل الإرجاء: تأخير علي (ﷺ) عن الدرجة الأولى إلى الرابعة. فعلى هذا المرجئة والشيعة فرقتان متقابلتان.

والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية. والمرجئة الخالصة. ومحمد بن شبيب، والصالحي، والخالدي من مرجئة القدرية، وكذلك الغيلانية أصحاب غيلان الدمشقي، أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء، ونحن إنما نعد مقالات المرجئة الخالصة منهم. [الملل والنحل ١/١٣٩].

(١) **الجهمية هم:** أصحاب جهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية. وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء:

منها قوله في القدرة الحادثة: إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله؛ لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازا كما تنسب إلى الجمادات... وغير ذلك. [الملل والنحل ١/١٨٧].

(٢) تدريب الراوي ١/٤٠٧.

☜ وإتماماً للفائدة: حكم من رمي بهذه البدع إجمالاً:

اختلف العلماء من أئمة الحديث ونقاده في حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء، اختلافاً كثيراً وخاصة عند المتأخرين منهم. وقد تباينت أنظارهم تبايناً واضحاً، فمنهم من ذهب إلى رد=

رواية المبتدع رداً كاملاً ولم يقبلها سواء أكان هؤلاء من الغالين أم من غير الغالين، من الدعاة أغيرهم، ومنهم من قبلها حتى من الغالين، والدعاة منهم، وسأذكر تفصيل ذلك حسب نوعي البدعة.

أما بالنسبة للمبتدعة الذين بدعتهم مكفرة. فللعلماء في رواياتهم ثلاثة مذاهب:

الأول: القبول مطلقاً وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل، إليه ذهب جماعة من أهل النقل والمتكلمين [الكفاية في علم الرواية ص١٤٨].

الثاني: يقبل خبرهم إذا كانوا يعتقدون حرمة الكذب، وقد ذهب إليه جماعة من الأصوليين، كأبي الحسن البصري المعتزلي ت ٤٣٦هـ [راجع كتابه"المعتمد في أصول الفقه ٦١٧/٢] وفخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ [راجع كتابه: المحصول في علم أصول الفقه، ٥٦٧/٢] والبيضاوي ت ٦٩١هـ [راجع كتابه: كتابه: منهاج الوصول في علم الأصول بشرح الإسنوي ت ٧٧٢هـ، ٢٤١/٢].

الثالث: الرد مطلقاً، وقد حكى النووي الاتفاق على هذا فقال: (من كفر ببدعة لم يحتج به بالاتفاق) أهـ [التقريب والتيسير ص ٥٠] قلت: وما سبق ينقض قوله بالاتفاق.

✍ **قلت:** وقد حقق الحافظ ابن حجر (رحمه الله) هذه المسألة وأتى فيها بقول فصل موافق لما عليه أئمة الحديث ونقاده فقال: (والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد: أن الذي ترد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله) [نزهة النظر ص ٥٣]

وأما بالنسبة للمبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم.

فللعلماء في رواياتهم خمسة مذاهب:

الأول: الرد مطلقاً: وممن ذهب إليه مالك بن أنس، وابن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن حرب.

وقد وجه الحافظ ابن رجب هذا المذهب بقوله: "والمانعون من الرواية، لهم مأخذان: =

= **أحدهما:** تكفير أهل الأهواء وتفسيقهم، وفيه خلاف مشهور.

والثاني: الإهانة لهم، والهجران، والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم.

ولهذا مأخذ ثالث: وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي) [شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥ ص ٣٧٥]

الثاني: يحتج بهم إن لم يكونوا يستحلون الكذب في نصرة مذهبهم، قال الخطيب البغدادي: (وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى قَبُولِ أَخْبَارِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، الَّذِينَ لَا يُعْرَفُ مِنْهُمُ اسْتِحْلَالُ الْكَذِبِ وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ وَافَقَهُمْ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهِ شَهَادَةٌ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ... وَحَكَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَرُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي) أهـ [الكفاية ص ١٢٠].

الثالث: تقبل رواية المبتدع إذا كان مرويه مما يشتمل على ما ترد به بدعته، وذلك لبعده حينئذ عن تهمة الكذب [فتح المغيث ٣٦١/١].

الرابع: تقبل روايته إذا كانت بدعته صغرى، وإذا كانت كبرى فلا تقبل. وهو ما نص عليه الحافظ الذهبي . في ميزان الاعتدال ٥/١ عند ترجمة: أبان بن تغلب الشيعي . فقال:

(فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟

وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر (ﷺ)، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة) أهـ.

الخامس: تقبل أخبار غير الدعاة إلى بدعهم، وترد أخبار الدعاة منهم، فقال الخطيب البغدادي: (وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: تُقْبَلُ أَخْبَارُ غَيْرِ الدُّعَاةِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَأَمَّا الدُّعَاةُ فَلَا يُحْتَجُّ بِأَخْبَارِهِمْ، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ) أهـ [الكفاية ١٢١].

وقال الحافظ السخاوي (رحمه الله): (قَالَ: كَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ رُبَّمَا جَرَى ذِكْرُ الرَّجُلِ فِيهِ ضَعْفٌ، وَهُوَ صَدُوقٌ، فَيَقُولُ: صَالِحُ الْحَدِيثِ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهَا هِيَ وَالْوَصْفُ بِصَدُوقٍ عِنْدَ ابْنِ مَهْدِيٍّ سَوَاءٌ.

وَمِن ألفاظ هذه المرتبة: يُعْتَبَرُ بِهِ؛ أَيْ: فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، أَوْ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ أَوْ مُقَارِبُهُ . بِكَسْرِ الرَّاءِ أَيِ : الْحَدِيثِ، مِنَ الْقُرْبِ ضِدِّ الْبُعْدِ، كَمَا ضُبِطَ فِي الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ مِنْ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ الْمَسْمُوعَةِ عَلَيْهِ، وَكَذَا ضَبَطَهَا النَّوَوِيُّ فِي مُخْتَصَرَيْهِ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَارِبٌ لِحَدِيثِ غَيْرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ، أَوْ جَيِّدٌأَيِ : الْحَدِيثِ مِنَ الْجَوْدَةِ، أَوْ حَسَنُهُ.

أَوْ مُقَارَبُهْ . بِفَتْحِ الرَّاءِ – أَيْ: حَدِيثُهُ يُقَارِبُهُ حَدِيثُ غَيْرِهِ، فَهُوَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَسَطٌ لَا يَنْتَهِي إِلَى دَرَجَةِ السُّقُوطِ وَلَا الْجَلَالَةِ، وَهُوَ نَوْعُ مَدْحٍ، وَمِمَّنْ ضَبَطَهَا بِالْوَجْهَيْنِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَابْنُ دِحْيَةَ، وَالْبَطْلْيُوسِيُّ، وَابْنُ رُشَيْدٍ فِي رِحْلَتِهِ.

قَالَ: وَمَعْنَاهَا يُقَارِبُ النَّاسَ فِي حَدِيثِهِ وَيُقَارِبُونَهُ؛ أَيْ: لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَاذٍّ وَلَا مُنْكَرٍ (١).

---

(١) وذهب بعض المحدثين إلى أن مقارب بالفتح من ألفاظ التجريح كالإمام القسسطلاني فقال في مقدمة شرح صحيح البخاري: (ولألفاظ التجريح مراتب أيضًا أدناها: لين الحديث يكتب وينظر اعتبارًا، ثانيها: ليس بقوي وليس بذاك، ثالثها: مقارب الحديث أي رديئه) أهـ [إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للإمام القَسْطَلاني ت ٩٢٣هـ، ١٦/١].

وقد تعقب الحافظ العراقي القول بأنها من ألفاظ التجريح بقوله: (وكأن المعترض فهم من فتح الراء أن الشيء المقارب هو الردىء، وهذا فهم عجيب، فإن هذا ليس معروفاً في اللغة، وإنما هو في ألفاظ العوام، وإنما هو على الوجهين من قوله: "سددوا وقاربوا"فمن كسر قال: إن معناه=

قَالَ: وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُمْ بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى مَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي آخِرِ بَابٍ: مِنْ فَضَائِلِ الْجِهَادِ، مِنْ جَامِعِهِ، وَقَدْ جَرَى لَهُ ذِكْرُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ، فَقَالَ: ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا، يَعْنِي البُخَارِيَّ، يَقُولُ: هُوَ ثِقَةٌ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ فِي بَابِ مَا جَاءَ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ: وَالْأَفْرِيقِيُّ – يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ – ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا أَكْتُبُ عَنْهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَرَأَيْتُ البُخَارِيَّ يُقَوِّي أَمْرَهُ وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ، إِنَّ قَوْلَهُ: مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، تَقْوِيَةٌ لِأَمْرِهِ، وَتَفَهَّمْهُ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُهِمِّ الْخَافِي الَّذِي أَوْضَحْنَاهُ)[1] أهـ.

=أن حديثه مقارب لحديث غيره، ومن فتح قال: إن معناه أن حديثه يقاربه حديث غيره، ومادة فاعل تقتضى المشاركة إلا في مواضع قليلة، والله أعلم) أهـ [التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للإمام زين الدين العراقي ت ٨٠٦هـ، ص ١٦٢].

✍ **قلت:** وإن نقل الإمام الفيومي عن ابن السكيت قوله: (وَلَا يُقَالُ: مُقَارَبٌ بِالْفَتْحِ) أهـ [المصباح المنير في « غريب الشرح الكبير. يقصد: كتاب العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي ت ٦٢٣هـ » لأبي العباس الفيومي ت ٧٧٠هـ، ٢ /٤٩٥ مادة"قرب"].

لكن القول بأنه ليس في كلام العرب فيه نظر فقال الإمام الزَّبِيدِي: (وَيُقَال أَيضاً: رَجُلٌ مُقَارِبٌ، ومَتَاعٌ مُقَارِبٌ، أَوْ أَنّه: دَيْنٌ مُقَارِبٌ، بالكَسْرِ؛ ومَتَاعٌ مُقَارَبٌ، بِالْفَتْح، وَمَعْنَاهُ: أَي لَيْسَ بنفيس) أهـ [تاج العروس ١٣/٤ مادة"قرب"].

فيحمل معني ليس بالنفيس: أي وسط ليس بجيد ولا هالك. والله أعلم.

(١) فتح المغيث ١١٩/٢: ١٢٠ باختصار.

السادسة: ويأتي بعده فيمن قيل فيه: صَالِحُ الحديثِ. قال الإمام ابن أبي حاتم (رحمه الله): (فإنَّهُ يُكْتَبُ حدِيْثُهُ للاعْتِبَارِ)[1] أهـ.

قال الحافظ السيوطي (رحمه الله): (وَزَادَ الْعِرَاقِيُّ فِيهَا، صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَرْجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، صُوَيْلِحٌ. وَزَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ – أي الحافظ ابن حجر –: مَقْبُولٌ)[2].

ثانياً: مراتب التجريح

الأولى: أدناها من التعديل قَوْلُهُمْ: لَيِّنُ الحديثِ. قالَ ابنُ أبي حاتِمٍ: إذا أجابُوا في الرجلِ بـ: لَيِّنِ الحدِيثِ، فهوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيهِ اعتباراً)[3] أهـ.

وسَأَلَ حَمْزَةُ بنُ يُوسُفَ السَّهْمِيُّ ت ٤٢٧هـ أبا الحسَنِ الدَّارقطنيَّ الإمامَ، فقالَ لهُ: (إذا قُلْتَ: فلانٌ لَيِّنُ أيْشٍ تُرِيْدُ بهِ؟ قالَ: لاَ يَكونُ سَاقِطاً متروكَ الحديثِ ولكنْ مجرُوحاً بشيءٍ لاَ يُسْقِطُ عَنِ العدالَةِ)[4] أهـ.

وقال الحافظ السيوطي (رحمه الله): (وَمِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ: فِيهِ لِينٌ، فِيهِ مَقَالٌ، ضُعِّفَ، تَعَرَّفَ وَتَنَكَّرَ، وَلَيْسَ بِذَاكَ، لَيْسَ بِالْمَتِينِ، لَيْسَ بِحُجَّةٍ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ، لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ لِلضَّعْفِ مَا هُوَ، فِيهِ خَلَفٌ، تَكَلَّمُوا فِيهِ، مَطْعُونٌ فِيهِ، سَيِّءُ الْحِفْظِ)[5] أهـ.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٢) تدريب الراوي ١/٤٠٧: ٤٠٨.

(٣) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٤) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ص ٧٢.

(٥) تدريب الراوي ١/٤٠٨.

الثَّانيةُ: قالَ ابنُ أبي حاتمٍ (رحمه الله): (إذا قَالُوا: ليسَ بقَوِيٍّ، فَهوَ بمَنْزِلَةِ الأوَّلِ في كَتْبِ حَدِيْثِهِ، إلاَّ أنَّهُ دُوْنَهُ)[1] أهـ.

الثَّالِثَةُ: قالَ الإمام ابن أبي حاتم (رحمه الله): (إذا قَالُوا: ضَعِيْفٌ، فهوَ دُوْنَ الثَّاني، لاَ يُطْرَحُ حديثُهُ بَلْ يُعْتَبَرُ بهِ)[2].

وقال الحافظ السيوطي (رحمه الله): (وَمِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ: ضَعِيفٌ فَقَطْ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، وَاهٍ ضَعَّفُوهُ)[3] أهـ، ومنها كذلك: مُضْطَرِبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، مَجْهُولٌ، كذا ذكره الحافظ السيوطي[4].

الرَّابِعَةُ: ومن ألفاظها: رُدَّ حَدِيثُهُ، رَدُّوا حَدِيثَهُ، مَرْدُودُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ جِدًّا، وَاهٍ بِمَرَّةٍ، طَرَحُوا حَدِيثَهُ، مُطْرَحٌ، مُطْرَحُ الْحَدِيثِ، ارْمِ بِهِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَا يُسَاوِي شَيْئًا. كما بين هذا الحافظ العراقي)[5] أهـ.

الخامسة: عند الحافظ العراقي: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، مَتْرُوكٌ، تَرَكُوهُ، ذَاهِبٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، سَاقِطٌ، هَالِكٌ، فِيهِ نَظَرٌ، سَكَتُوا عَنْهُ[6]، لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، لَا يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، لَيْسَ بِالثِّقَةِ، لَيْسَ بِثِقَةٍ، غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٍ، مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ أَوْ بِالْوَضْعِ.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٢) المرجع السابق ٢/٣٧.

(٣) تدريب الراوي ١/٤٠٩.

(٤) المرجع السابق ١/٤٠٤.

(٥) المرجع السابق ١/٤٠٩.

(٦) أي عند الإمام البخاري فيطلق هذا اللفظ علي من تركوا حديثه. قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (وللبخاري فِي كَلَامه على الرِّجَال توق زَائِدَة وتحر بليغ يظْهر لمن تَأمل كَلَامه فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل فَإِن أَكثر مَا يَقُول سكتوا عَنهُ، فِيهِ نظر تَرَكُوهُ وَنَحْو هَذَا وَقل أَن=

السادسة: وهى أسوأ مراتب التجريح، ومن ألفاظها: كَذَّابٌ، يَكْذِبُ، دَجَّالٌ، وَضَّاعٌ، يَضَعُ، وَضَعَ حَدِيثًا.

وجعل الإمام ابن أبي حاتم الثلاث مراتب الأخيرة واحدة فمراتب التجريح عنده أربع، وفصلها الحافظ العراقي كما سبق فأحسن وأجاد.

=يَقُول كَذَّاب، أَو وَضاع، وَإِنَّمَا يَقُول كذبه فلَان رَمَاه فلَان يَعْنِي بِالْكَذِبِ) أهـ [هدي الساري ـ مقدمة صحيح البخاري ـ للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ، ص ٤٨٠].

وقال الحافظ السيوطي (رحمه الله): (الْبُخَارِيُّ يُطْلِقُ: فِيهِ نَظَرٌ وَسَكَتُوا عَنْهُ فِيمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ، وَيُطْلِقُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَلَى مَنْ لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ) أهـ. [تدريب الراوي ١/٤١٠].

المبحث الثالث

لفظ" إسناد أعرابي" بين علماء الجرح والتعديل، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول

أقوال المعاصرين في بيان معنى هذا اللفظ

بعد طول نظر وتفتيش لم أقف إلا على ثلاثة أقوال لبيان معنى هذا اللفظ وهي:

الأول: قال صاحب معجم لسان المحدثين: (هذه الكلمة قليلة الورود في كلام النقاد، وقد اختلف الباحثون في تفسيرها، ويستخلص من ذلك الاختلاف هذه الأقوال:

الأول: أن رواتَه، أو بعضَهم، من الأعراب، وهي نسبة مجردة لا مقتضَى لها في باب الجرح والتعديل.

الثاني: أنه إشارة إلى جهالة في السند.

الثالث: أنه تضعيف – أو تضعيف شديد – للسند.

والذي أراه في معنى هذه الكلمة هو أنَّ الأصل فيها أنها نسبة إلى الأعراب، يعني أن في السند رجلاً – أو أكثر من رجل – من الأعراب.

وفي ذلك غمز خفي للسند، وتليين له، بناءً على أنَّ الأعراب أبعد عن العلم والفقه والمعرفة بالحديث، لجفائهم وبعدهم عن معاهد العلم ومواطنه)[1] أهـ.

---

(١) معجم لسان المحدثين ٢/١٤٨: ١٤٩.

الثاني: قال أبو الحسن مصطفى السليماني المأربي في كتابه: "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل": (وقول صالح جزرة في بَهْز بن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه عن جده: «إسناد أعرابي» (١/ ٤٩٨) «تهذيب التهذيب».

وقد قال العلائي في يعقوب بن عصيدة[١] بن عياض بن نهشل عن أبيه عياض بن نهشل عن جده حسان أن أمه وفدت إلى النبي – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –.... الحديث، فقال: «وهذا السند أعرابي لا يعرف حال رواته» (٦/ ٣٠٩) «لسان الميزان».

ونحوه قولهم: «فلان محله محل الأعراب» قاله أبو حاتم في دهثم بن قران العكلي (٣/ ٢١٣) «تهذيب التهذيب»، وانظر «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤٤) وسأل الآجري أبا داود عن غالب بن حجرة التميمي العنبري فقال: «أعرابي تريد أن تحتج به أي شيئ عنده؟» (٨/ ٢٤٢) «تهذيب التهذيب».

والذي يظهر من خلال هذه التراجم وغيرها أن من قيل فيه ذلك فإنه مُضَعَّف من قبل حفظه؛ لأن الأعراب لا يشتغلون بتحصيل العلم، ومن هنا يأتي في حديثهم الوهم والغلط، والله أعلم)[٢] أهـ.

---

(١) كذا بالصاد المهملة والصواب أنها بمعجمة (عُضَيدة) كما ضبطها ابن ماكولا [الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للحافظ ابن ماكولا ت ٤٧٥هـ، ٦/٢١٦] كما ستأتي ترجمته في حينه إن شاء الله.

(٢) شفاء العليل بأَلفَاظِ وَقَوَاعد الجَرح وَالتعدِيل لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي ١/١٧٧.

وعليه: فقد استدل على أن هذا اللفظ عبارة جرح بذكره لبعض الرواة الضعفاء، وهذا الأمر يحتاج إلى استقصاء لجميع الرواة ممن قيل فيهم هذا حتى تكون النتيجة أدق، وأقرب للصواب، وسيأتي هذا في المطلب الثاني بمشيئة الله.

الثالث: سئل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: (في ترجمة بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده قالوا: (إسناد أعرابي) فماذا يعنون؟

الجواب: يعنون أن حديثهم ليس بالعمدة، على أنه قد اختلف في هذه السلسلة، فمنهم من يحسّنها. ومنهم من يراها أنزل من الحسن، على أن بهزًا قد توبع على أكثر أحاديثه كما في "المسند" وقد اخترت في "الصحيح المسند" و"الجامع الصحيح" طريقاً إلى هذه الصحيفة من غير طريق بَهْز)[1] أهـ.

وعليه: فالشيخ يعتبر هذا اللفظ عبارة جرح وجعلها في المرتبة الأولى من مراتب التجريح على رأي الإمام ابن أبي حاتم ومن تبعه وهي: أدناها من التعديل[2].

هذا ما وقفت عليه من أقوال المعاصرين في بيان معنى هذا اللفظ، وللوقوف على حقيقة معنى هذا اللفظ يجدر بنا أن نقف على كل من قيل فيه هذا، وبالنظر نجد أن هذا اللفظ أطلق على أسانيد كاملة، وعلى رواة بعينها، وقد جمعت هذا في المطلب الثاني.

---

(١) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ص ٧٨.

(٢) راجع ص ٢٨: ٢٩.

المطلب الثاني
إطلاقه علي أسانيد كاملة

بتتبع هذا اللفظ وجدت أن العلماء أطلقوه على أربعة أسانيد:

الإسناد الأول: بَهْز بْن حكيم عَن أبيه عَنْ جده.

قال صالح بْن مُحَمَّدٍ البغدادي(١): بَهْز بْن حكيم عَن أبيه عَنْ جده، إسناد أعرابي.

ترجمة رجال الإسناد:

(أ) بَهْز بن حكيم هو: ابن معاوية بن حَيْدَة، أبو عبد الملك، القُشَيرى(٢). روي عن: حكيم (أبيه)، وزُرَارة بن أوفي؛... وغيرهما. وعنه: إسماعيل ابن عُلَيَّة، وجرير بن حازم،... وغيرهما.

---

(١) هُوَ الْحَافِظ أَبُو عَليّ صَالح بن مُحَمَّد بن عَمْرو الْأَسدي ت ٢٩٣هـ، لُقِّب بجزرة؛ لِأَنَّهُ صحف حَدِيث: كَانَ يرقي بخرزة، فَقَالَ: بجزرة، وَقيل لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْكتاب فأهدى الصّبيان للمؤدب هَدَايَا فَكَانَت هديته هُوَ جزرة فلقب بهَا، وَكَانَ كثير المزاح فَكَانَ يَوْمًا يمشي مَعَ رَفِيق لَهُ يلقب الْجمل فَمر جمل عَلَيْهِ جزر فَقَالَ لَهُ رَفِيقه مَا هَذَا؟ قَالَ: أَنا عَلَيْك. قال الخطيب البغدادي: وكان حافظا عارفا من أئمة الحديث، وممن يرجع إليه في علم الآثار، ومعرفة نقلة الأخبار. [تاريخ بغداد ٣٢٢/٩ ت ٤٨٦٢، نزهة الألباب في الألقاب للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ، ١٧٠/١ ت ٥٩٣].

(٢) القشيري: بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها الراء، هذه النسبة إِلَى قُشَيْر بن كَعْب بن ربيعَة بن عَامر بن صعصعة قَبيلَة كَبِيرَة ينْسب إِلَيْهَا كثير من الْعلمَاء مِنْهُم بهز بن حَكِيم بن مُعَاوِيَة بن حيدة. [جمهرة أنساب العرب لابن حزم ت ٤٥٦هـ، ٢٨٩/١، الأنساب للإمام السمعاني ت ٥٦٢هـ ٤٢٣/١٠، اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري ت ٦٣٠هـ، ٣٧/٣].

قال الإمامان ابن المديني(١)، **وابن معين**(٢): ثقة. وقال الإمام أبو زرعة الرازي: صالح ولكن ليس بالمشهور(٣). وقال الآجري عن أبي داود هو عندي حجة(٤). وقال الإمامان الترمذي(٥)، والنسائي: ثقة(٦). وقال الإمام ابن عدي: وأرجو أَنَّهُ لا بأس به فِي رواياته، ولم أر لَهُ حديثا منكراً، وأرجو أَنَّهُ إِذَا حدث عَنْهُ ثقة فلا بأس بحديثه (٧).

وَقَال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ: من ثقات البصريين ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع لها في الصحيح (٨).

---

(١) الجرح والتعديل ٤٣٠/٢ ت ١٧١٤.

(٢) تاريخ ابن معين ت ٢٣٣هـ [رواية الدوري ١٢٤/٤ ت ٣٥٠٠].

(٣) الجرح والتعديل ٤٣١/٢ ت ١٧١٤.

(٤) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ ٤٩٨/١. ولم أقف عليه في سؤالات الآجري لأبي داود.

(٥) الجامع المختصر من السنن عن رسول الله (ﷺ) ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل. والمشهور باسم"سنن الترمذي"٣٠٩/٤ ح ١٨٩٧.

(٦) تهذيب الكمال ٢٦٢/٤ ت ٧٧٥.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال للإمام ابن عدي ت ٣٦٥هـ ٢٥٤/٢.

(٨) سؤالات السجزي للحاكم ص ١٤٧: ١٤٨. قلت: الشاذ عند الإمام الحاكم عرفه بقوله: فَإِنَّهُ حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثِّقَةِ. ثم ذكر بسنده إلى الإمام الشافعي: «لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ مَا لَا يَرْوِيهِ غَيْرُهُ، هَذَا لَيْسَ بِشَاذٍّ، إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ فِيهِ النَّاسَ، هَذَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ» [معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم ت ٤٠٥هـ ص ١١٩] قلت: وبهز بن حكيم وان روي ما لا يتابعه عليه غيره فهو ممن يحتمل تفرده.

وقال مرة: وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَكْثَرِ أَئِمَّةِ أَهْلِ النَّقْلِ فِي عَدَالَةِ بَهْز بْنِ حَكِيمٍ، وَأَنَّهُ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ(١). وقال الإمام الدارقطني: لا بأس به(٢). وقال الحافظ الذهبي: صدوق مشهور(٣)، ومرة: صَدُوق فِيهِ لين وَحَدِيثه حسن(٤). وقال الحافظ ابن حجر: صدوق(٥).

تكلم فيه شعبة(٦). **وقال الإمام البُخاري:** يختلفون في بهز(٧). وقال الإمام أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه، ولا يحتج به(٨). وقال الإمام ابن حبان: كَانَ يخطىء كثيرا فَأَما أَحْمَد بْن حَنْبَل وَإِسْحَاق بْن إِبْرَاهِيم (رضي الله عنهما) فهما يحتجان بِهِ، ويرويان عَنْهُ، وَتَركه جَمَاعَة من أَئِمَّتنَا وَلَوْلَا حَدِيث" إِنَّا آخذوه وَشطر إِبِله عَزمَة من عَزمَات رَبنَا(٩) لَأَدْخَلْنَاهُ فِي الثِّقَات وَهُوَ مِمَّن أستخير اللَّه (عز وجل)==

(١) المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم ١٠٨/١ ح ١٤٢.
(٢) سؤالات السلمي للدارقطني ص ١٣١ ت ٧١.
(٣) من تكلم فيه وهو موثق للحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ ص ١٣٤ ت ٥٥.
(٤) المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي ١١٦/١ ت ١٠٠٧.
(٥) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ ص ١٢٨ ت ٧٧٢.
(٦) سنن الترمذي ٣٠٩/٤ ح ١٨٩٧.
(٧) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي ٨٢٤/٣ ت ٥٠.
(٨) الجرح والتعديل ٤٣١/٢ ت ١٧١٤.
(٩) قلت مدار هذا الحديث على بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنَ الْإِبِلِ السَّائِمَةِ ابْنَةُ لَبُونَ، فَمَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا وَمَنْ كَتَمَهَا، فَإِنَّا لَآخِذُوهَا، وَشِطْرَ إِبِلِهِ عَزِيمَةً مِنْ عَزَائِمِ رَبِّكَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ (ﷺ)، وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ (ﷺ) ». =

== فِيهِ[1]. وتُوفِي قبل عام ستين ومئة. إستشهد به البخارى فى « الصحيح »، وروى له فى" الأدب » وغيره، وروي له الباقون سوي مسلم.

= أخرجه عبد الرزاق في المصنف ك: الزكاة، ب: من كتم صدقته ١٨/٤ ح ٦٨٢٤، وأحمد في المسند ٢٢٠/٣٣ ح ٢٠٠١٦، والدارمي في المسند ك: الزكاة، ب: ليس في عوامل الإبل صدقة ٥٤٣/١ ح ١٧٠٠، والنسائي في السنن ك: الزكاة، ب: عقوبة مانع الزكاة، ٥/٥ ح ٢٤٤٤، وابن الجارود في المنتقى ك: الزكاة ص ٩٣ ح ٣٤١، وابن خزيمة في صحيحه ك: الزكاة، ب: ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي سَوَائِمِهِمَا دُونَ غَيْرِهِمَا ١٠٨٥/٢ ح ٢٢٦٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ك: الزكاة، ب: الصدقة علي بني هاشم ٩/٢ ح ٢٩٧٨، والطبراني في الكبير ٤١٠/١٩ ح ٩٨٤، والحاكم في المستدرك ك: الزكاة، ٥٥٤/١ ح ١٤٤٨، والبيهقي في السنن الكبرى ك: الزكاة، ب: ما ورد فيمن كتمه، ١٧٦/٤ ح ٧٣٢٨. وإسناده حسن فيه بهز بن حكيم وأبوه: صدوقان. وقال ابن عبد الهادي: (هذا حديث حسنٌ بل صحيحٌ) [نقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي الحنبلي ت ٧٤٤هـ ١٤١/٣] وقال ابن الملقن: (وَإِسْنَاد هَذَا الحَدِيث صَحِيح إِلَى بهز، وَاخْتلف الْحفاظ فِي الِاحْتِجَاج بِحَدِيث بهز، فَقَالَ يَحْيَى بن معِين: هُوَ ثِقَة. وَسُئِلَ أَيْضا عَن أَبِيه عَن جده؟ فَقَالَ: إِسْنَاده صَحِيح إِذا كَانَ دونه ثِقَة، قلت: وَهَذَا الحَدِيث رَوَاهُ عَنهُ أَبُو أُسَامَة حَمَّاد بن أُسَامَة، وَيَحْيَى بن سعيد، ومعتمر، وَعبد الْوَارِث. وَقَالَ عَلّي بن الْمَدِينِيّ: ثِقَة. وَكَذَلِكَ قَالَ النَّسَائِيّ، وَقَالَ أَبُو دَاوُد السجسْتانِي: هُوَ عِنْدِي حجَّة. وَقَالَ مرّة أُخْرَى: أَحَادِيثه صِحَاح وَحسن التِّرْمِذِيّ حَدِيثه) أهـ [البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للإمام سراج الدين ابن الملقن ت ٨٠٤هـ ٤٨١/٥].

(١) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ ابن حبان ت ٣٥٤هـ ١٩٤/١ ت ١٤٢.

✍ **قلت:** تعقب ابنُ عبد الهادي قولَ الإمام ابن حبان فقال (رحمه الله): (كذا قال ابن حِبَّان، وفي قوله نظرٌ، وقد وَثَّق بهزًا أكثر العلماء، كيحيى بن معين، وابن المدينيِّ، والتِّرمذيِّ، والنَّسائيِّ، وأبي داود، وابن الجارود وغيرهم)[1] أهـ.

وتعقبه كذلك الحافظ الذهبي فقال (رحمه الله): (قلت: على أبي حاتم البستي في قوله هذا مؤاخذات:

أحدها قوله: « كان يخطئ كثيراً » وإنما يعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فقد انفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ.

الثاني قولك: « تركه جماعة»، فما علمت أحداً تركه أبداً، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق[2].

الثالث: "ولولا حديث: إنا آخذوها » فهو حديث انفرد به بَهْز أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين)أهـ[3].

✍ **قلت:** فَتَبَيَّنَ من ذلك أن بهزاً قد وَثقَهُ الأكثرون وقبلوه، ولعل حديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن إن شاء الله.

---

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١٤٢/٣: ١٤٣.

(٢) يقصد أن التهمة بالترك توجب رد جميع أحاديثه لاتهامه. قال الحافظ السيوطي (رحمه الله): (وَإِذَا قَالُوا: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ أَوْ وَاهِيهِ أَوْ كَذَّابٌ فَهُوَ سَاقِطٌ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ. أهـ) [تدريب الراوي ٤٠٩/١] بخلاف ما أن ترك بعض العلماء بعض أحاديثه لمخالفته مثلاً أو نحوه، فلا يوجب هذا رد بقية أحاديثه. والله أعلم.

(٣) تاريخ الإسلام ٨٢٤/٣.

(ب) أبـوه هـو: حكيم بن معاوية- روي عن: أبيه معاوية- وعنه: بَهْز بن حكيم، وسعيد بن حكيم... وغيرهما. قال الإمام العجلي: تابعى ثقة[١]. وقال الإمام النسائى: ليس به بأس[٢]. وذكره الإمام ابن حبان فى الثقات[٣]. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق[٤]. إستشهد به البخارى فى « الصحيح »، وروى له فى «الأدب» وغيره، وروي له الباقون سوي مسلم.

(جـ) جـــده هو الصحابي الجليل: معاوية (ﷺ) وهو: ابن حيدة بن قشير بن كعب، قال محمد بن سعد: وَفَدَ عَلَى النَّبِيِّ (ﷺ)، فَأَسْلَمَ وَصَحِبَهُ، وَسَأَلَهُ عَنْ أَشْيَاءَ، وَرَوَى عَنْهُ أَحَادِيثَ. معدود في أهل البصرة غزا خراسان ومات بها[٥].

فهذا الإسناد الذي أطلق عليه الإمام صالح جزرة بأنه إسناد أعرابي: إسناد حسن.

---

(١) تاريخ الثقات ٣١٧/١ ت ٣٥٠

(٢) تهذيب الكمال ٢٠٣/٧. وقال الإمام مُغُلْطَاي معقباً علي ما ذكره الإمام المزي نقلاً عن الإمام النسائي: (وقول المزي: قال النسائي: ليس به بأس. يحتاج إلى نظر؛ لأن النسائي في كتاب «التمييز» لم ينسبه لما ذكره كذا ألفيته في عدة نسخ لنا، قال: حكيم بن معاوية ليس به بأس، فلو ادعى مدع أنه قاله في غير ابن حيدة هذا – لأن المسمين بذلك جماعة – لما نهض خصمه بدليل، والله تعالى أعلم) [إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام مُغُلْطَاي بن قِلِيجْ، الحنفي، ت ٧٦٢هـ، ١٢٥/٤].

(٣) الثقات ١٦١/٤ ت ٢٢٧٧.

(٤) تقريب التهذيب ص ١٧٧ ت ١٤٧٨.

(٥) الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد ت ٢٣٠هـ، ٣٥/٧، الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ت ٤٦٣هـ ٤٤٤/١.

الإسناد الثاني:

حاتم بن الفضل بن سالم بن جَوْنِ بْنِ غِيَاثِ بْنِ حَوْطِ بْنِ قِرْوَاشٍ رَوَى عَن أبيه فضل أن أباه سالما حدثه، عن جون، عن غياث، عَن أبيه قال: وفدت على النبي (ﷺ) أنا ورجل من بني عَدِي... الحديث، روى عنه: نُعَيْمُ بْنُ نَاعِمٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ، أخرجه ابن منده(١).

قال الحافظ العلائي في الوشي(٢): (هذا إسناد أعرابي لا يعرف إلا من هذا الوجه) أهـ. كذا قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان(٣).

---

(١) **قال ابن منده:** (أخبرنا محمد بن أبي عمرو البخاري، قال: حدثنا سهل بن شاذان أبو هارون البخاري، قال: حدثنا نُعَيْمُ بْنُ نَاعِمٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ، قال: كنت مع عيسى بن شاذان ببادية البصرة، فحدثنا عن حاتم بن الفضل بن سالم بن جَوْنِ بْنِ غِيَاثِ بْنِ حَوْطِ بْنِ قِرْوَاشِ ابن حصين بن ثمامة بْنِ شَبَثِ بْنِ حَدْرَدٍ، قال: حدثني أبي فضل بن سالم، أن أباه سالمًا حدثه عن جون بن غياث، عن غياث بن حوط بن قرواش، عن أبيه، قال: وردت على النبي (ﷺ) أنا ورجل من بني عدي يقال له واقد، فكان ذلك أول ما أسلم، ثم ذكر الحديث بطوله) أهـ [معرفة الصحابة لابن منده ت ٣٩٥هـ ص ٣٨٨].

(٢) **يقصد كتاب:** الوشي المُعَلَّم في من روي عن أبيه عن جده عن النبي (ﷺ) لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (أَنبأَنَا بِهِ الْحَافِظ أَبُو الْفضل بن الْحُسَيْن مشافهة قَالَ قرأته على مُؤَلفه الْحَافِظ أبي سعيد خَلِيل بن كيكلدي العلائي) أهـ [تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة للحافظ ابن حجر ص ١٥٦] وقال محمد ابن جعفر الكتاني ت ١٣٤٥هـ: (وهو أجمع مصنف صنف في هذا أعني من روى عن أبيه عن جده وهو في مجلد كبير قسمه أقساماً وخرج في كل ترجمة حديثاً عن مرويه) أهـ [الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة له ص ١٦٣].

(٣) لسان الميزان للحافظ ابن حجرت ٨٥٢هـ، ٥٠٧/٢ ت ٢٠١٦ وهي من التراجم التي زادها علي الحافظ العراقي في ذيل الميزان.

ترجمة رجال الإسناد:

حاتم بن الفضل بن سالم بن جَوْنِ بْنِ غِيَاثِ بْنِ حَوْطِ بْنِ قِرْوَاشٍ. لم أقف علي ترجمة له ولا لأبيه ولا لجده إلا ما ذكره الحافظ ابن حجر في لسانه، أما جده الأعلى: حَوْطُ بْنُ قِرْوَاشٍ هو: ابْن حُصَيْنِ بْنِ ثُمَامَةَ بْنِ شَبَثِ بْنِ حَدْرَدٍ، ذكره أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة وقال: مجهول(١).

✍ **قلت:** وإن كان مجهولاً إلا أنه من الصحابة، وترجم له الحافظ ابن حجر في الإصابة بالقسم الأول(٢) الخاص بتراجم الذين وردت صحبتهم بطريق الرواية عنهم، أو عن غيرهم، ومهما كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، وشملت تراجم هذا القسم أولئك الذين وقع ذكرهم بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

☜ **وعليه: فهذا الإسناد لم أقف علي ترجمة رجاله إلا ما ذُكر من ترجمة الصحابي الجليل: حَوْطُ (رضي الله عنه).**

الإسناد الثالث:

يعقوب بن عُضَيدة(٣) بن عفاص – ويقال: عِفَاس(٤) بالسين بدل الصاد – بن نهشل بن حسان بن شداد بن زهير بن ربيعة الطهوي(٥).

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نُعيم الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، ٦٩٩/٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر ١٢٣/٢ ت ١٨٨٢.

(٣) بضم العين المهملة وفتح الضاد المعجمة كذا ضبطها ابن ماكولا [الإكمال ٢١٦/٦] والحافظ ابن حجر [تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر ٩٥٧/٣]..

(٤) بكسر العين المهملة وتخفيف الفاء كذا ضبطها الحافظ ابن حجر [الإصابة ٥٨/٢].

(٥) الطُهَوي: بضم الطاء المهملة وفتح الهاء، هذه النسبة إلى بنى طهية، وهم بطن من تميم، وطهية بنت عبد شمس، وقد تسكن الهاء فيقال «طُهْوى» وقد يفتح الطاء مع إسكان=

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (حدثنا أبي عُضَيدة، عَن أبيه عِفَاص، عَن أبيه نهشل، عَن أبيه حسان: أن أمه وفدت به إلى النبي (ﷺ) فدعا له ومسح وجهه... الحديث.

أخرجه الطبراني، وَابن قانع، وَابن منده من هذا الوجه وسقط عند الطبراني، وَابن قانع ذكر نهشل[1].

قال الحافظ العلائي (رحمه الله): وكأن الأول أصح، وهذا السند أعرابي، لا يعرف أحوال رواته)[2] أهـ.

=الهاء فيقال «طَهْوى» ثلاث لغات، قال أبوعلى الغساني: هكذا قيدناه في غريب المصنف لأبى عبيد. [الأنساب للسمعاني ت ٥٦٢هـ، ١١٠/٩].

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٤٣/٤ ح ٣٥٩٤ واللفظ له قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَارُودِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ أَبُو سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٢٠٠/١ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُسَيْدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ الْأَكْبَرُ، نا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ.

وأخرجه ابن منده في معرفة الصحابة ص ٣٦٩ قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن علي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن سهل أبو سهل البصري كلاهما: (محمد بن سهل، ومحمد بن هاشم) قالا: ثنا يَعْقُوبُ بْنُ عَضِيدَةَ بْنِ عَفَّاسِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ شَدَّادِ ابْنِ شِهَابِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي سُودٍ الطُّهَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي عَضِيدَةُ، عَنْ أَبِيهِ عَفَّاسٍ، عَنْ جَدِّهِ حَسَّانَ بْنِ شَدَّادٍ، أَنَّ أُمَّهُ وَفَدَتْ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي قَدْ وَفَدْتُ إِلَيْكَ لِتَدْعُوَ لِبَنِيَّ هَذَا أَنْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُ فِيهِ بَرَكَةً وَأَنْ يَجْعَلَهُ كَثِيرًا طَيِّبًا، فَتَوَضَّأَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَقَالَ: «اللهُمَّ بَارِكْ لَهَا فِيهِ وَاجْعَلْهُ كَثِيرًا طَيِّبًا» كذا بدون ذكر نهشل، وبالسين في عفاس وكذا عند ابن قانع، وزاد ابن منده ذكر نهشل، وقال: عفاص بالصين بدل السين. وفيه من لا أقف علي ترجمته كما سيأتي في ترجمة رجال الإسناد.

(٢) لسان الميزان ٥٣٤/٨ ت ٨٦٤٨وهي من التراجم التي زادها علي الحافظ العراقي في ذيل الميزان.

وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (قال العلائي في الوشي المُعَلّم: في إسناده أعرابي، لا ذكر لروايته في شيء من التواريخ)[1].

ترجمة رجال الإسناد:

لم أقف علي ترجمة يعقوب هذا، ولا أبيه، ولا جده، إلا جده الأعلى حسان بن شداد فهو من الصحابة. قال الإمام ابن منده (رحمه الله): (حسان بن شداد بن شهاب ابن زهير بن ربيعة بن أبي سود الطهوي. روى عنه: ابنه نهشل، له ولأمه رؤية، عداده في أعراب البصرة)[2]. وترجم له الحافظ ابن حجر في الإصابة في القسم الأول وقال: ابن شهاب بن زهير. وقيل بالعكس[3].

☜ وعليه: فهذا الإسناد لم أقف علي ترجمة رجاله إلا ما ذُكر من ترجمة الصحابي الجليل: حسان بن شداد.

الإسناد الرابع:

جاء في سؤالات البَرْقَاني[4] للإمام الدارقطني: (وسألته عن جميل بن حماد عن أبيه عن أبي هريرة (رضي الله عنه) فقال: هذا إسناد بدوي يخرج اعتباراً) أهـ[5].

---

(١) الإصابة ٢/٥٨.

(٢) معرفة الصحابة ص ٣٦٩.

(٣) الإصابة ٢/٥٨.

(٤) **البرقاني:** بِفَتْح الْبَاء الْمُوَحدَة وَسُكُون الرَّاء الْمُهْمَلَة وَفتح الْقَاف – هَذِه النِّسْبَة إِلَى قَرْيَة من قرى كاث . وتسمي بيروني حالياً بأوزبكستان . وهو الإِمَام أَبُو بكر أَحْمد بن مُحَمَّد البرقاني الْخَوَارِزْمِيّ الْفَقِيه الْمُحدث الأديب الصَّالح، تُوفِي مستهل رَجَب من سنة خمس وَعشْرين وَأَرْبَع مِئَة، وَكَانَت وِلَادَته آخر سنة سِتّ وَثَلَاثِينَ وثلاث مئة. [اللباب في تهذيب الأنساب ١/١٤٠].

(٥) سؤالات البَرْقَاني للدارقطني (رواية الكَرَجِي) ص ٢٠ ت ٧٢.

ترجمة رجال الإسناد:

١) **جميل بن حماد** هو: الطائي[١]. ترجم له أبو حاتم الرازي ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً [٢]، وذكره الحافظ العراقي في ذيله علي ميزان الاعتدال[٣] وكذا الحافظ ابن حجر في اللسان[٤] ونقلا كلام الحافظ الدارقطني السابق.

٢) **عِصْمة بن زامل** هو: ابن أوس، الطائي. رَوَى عَن أبيه، عَن أبي هريرة (ﷺ) وعنه: وكيع، وجميل بن حماد الطائي. ذكره الإمامان ابن حبان[٥] وابن قُطْلُوبُغا في الثقات[٦]، وسكت عنه الإمام البخاري[٧]، والإمام أبوحاتم الرازي[٨]، ونقل الحافظان العراقي[٩] وابن حجر[١٠] كلام الدار قطني السابق.

٣) **أبوه هو**: زامل بن أوس، الطائي عن أبي هريرة (ﷺ). وعنه ابنه عصمة. ذكره الإمامان ابن حبان[١١] وابن قُطْلُوبُغا في الثقات[١٢]، وسكت عنه الإمامان

---

(١) الطائي: بفتح الطاء المهملة وفي آخرها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى طيِّئ، واسمه جلهمة [الأنساب للسمعاني ٢١/٩].

(٢) الجرح والتعديل ٥١٩/٢ ت ٢١٥٣.

(٣) ذيل ميزان الاعتدال للحافظ العراقي ت ٨٠٦هـ، ص ٧٢ ت ٢٥٠.

(٤) لسان الميزان ١٣٦/٢ ت ٥٧٨.

(٥) الثقات لابن حبان ٥١٩/٨ ت ١٤٧٨٨.

(٦) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطلوبُغا ت٨٧٩هـ، ١٢٨/٧ ت ٧٧٧٢.

(٧) التاريخ الكبير ٦٣/٧ ت ٢٩٠.

(٨) الجرح والتعديل ٢٠/٧ ت ١٠٣.

(٩) ذيل ميزان الاعتدال ص ١٥٧ ت ٥٦٧.

(١٠) لسان الميزان ١٦٨/٤ ت ٤١٥.

(١١) الثقات لابن حبان ٢٧٠/٤ ت ٢٨٦٧.

(١٢) الثقات لابن قطلوبغا ٢٨٥/٤ ت ٣٩١٩.

البخاري[١]، وأبوحاتم الرازي[٢]، ونقل الحافظان العراقي[٣] وابن حجر[٤] كلام الإمام الدار قطني السابق.

٤) **الصحابي الجليل**: أبو هريرة (رضي الله عنه) الدَّوْسِي صاحب رسول الله (ﷺ) وأكثرهم حديثاً عنه، قال الهيثم بن عدي: تُوفِي سنة ثمان وخمسين،

وقال الواقدي: سنة تسع، وهو ابن ثمان وسبعين سنة[٥]

⊂ وبعد هذه الإطلالة على هذه الأسانيد

تبين أن فيها ما هو حسنٌ، كإسناد بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده، بل حكم عليه بعض العلماء بالصحة، ومنها ما هو ضعيف؛ لعدم معرفة حال رواته كما ذكر هذا الحافظ العلائي في الإسناد الثالث، أو فيه من لم أقف له على ترجمة كما في الإسناد الثان، أو فيه من لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كما في الإسناد الرابع.

والجامع بين هذه الأسانيد أنها:

١. من رواية الرجل عن أبيه، أو عن أبيه عن جده كذلك كما في الأسانيد الثلاثة الأولى.
٢. التفرد، فكل منهم روى عن أبيه عن جده ما لم يتابع عليه.
٣. الوفادة على النبي (ﷺ)، كما في الأسانيد الثلاث الأولى، وفيها إلماح إلى أن

---

(١) التاريخ الكبير ٤٤٣/٣ ت ١٤٧٨.
(٢) الجرح والتعديل ٦١٧/٣ ت ٢٧٩١.
(٣) ذيل ميزان الاعتدال ص ١٠٥ ت ٣٨٢٠.
(٤) لسان الميزان ٤٦٩/٢ ت ١٨٩٠.
(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين ابن الأثير ت ٦٣٠هـ، ٣١٣/٦ ت ٦٣٢٦.

نشأتهم كانت في البادية.

٤. جهالة بعض رواته كما في الأسانيد الثلاثة الأخيرة.

المطلب الثالث

إطلاقه علي رواة بعينها

عند تتبع هذه اللفظة في أقوال العلماء نجد أنهم أطلقوها على بعض الصحابة كما أنهم يقرنوها أحياناً بالتوثيق، وأخرى بالضعف على اختلاف مراتبهم، وإليك الأمثلة:

أولاً: إطلاقها على بعض الصحابة:

١) أَسْمَر بْن مُضَرِّسٍ الطائي (رضي الله عنه).

قال الإمام البخاري: له صحبة[١]. وقال الإمام ابن عبد البر: وأسمر هذا أعرابي، وابنته أعرابية[٢]. وقال الإمام أبو نعيم: من أعراب أهل البصرة[٣].

٢) مسعود بن الربيع، القَارِيّ[٤] (رضي الله عنه).

قال أبو حاتم الرازي (رحمه الله): (حليف بنى زهرة بن كلاب، يكنى أبا عمير مات

---

(١) التاريخ الكبير ٦١/٢ ت ١٦٩٠.

(٢) الاستيعاب ١٤٣/١ ت ١٥٦.

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٤٦/١.

(٤) القَارِيّ: بالقاف والراء المهملة المكسورة وتشديد الياء، هذه النسبة إلى بنى قارة، وقيل في المثل السائر «قد أنصف القارة من راماها» لصفتهم بالرمي والإصابة، وهو نسبة إلى يثيع قال بعضهم: أثيع بن مليح بن الهون بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر. [الأنساب للسمعاني ٢٩٤/١٠].

سنة ثلاثين، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو أعرابي مجهول[١].

✍ **قلت:** وهو صحابي، قال الإمام ابن عبد البر (رحمه الله): مسعود بن الربيع، ويقال: مَسْعُود بْن رَبِيعَة بْن عَمْرو بْن سعد القاري، يكنى أَبَا عُمَيْر، أسلم قديما بمكة قبل دخول رَسُول اللَّهِ (ﷺ) دار الأرقم، وآخى رسول الله (ﷺ) بينه وبين عُبَيْد بْن التيهان. شهد بدرا وَهُوَ أحد حلفاء بني زهرة. قال مُوسَى بْن عقبة، وَابْن إِسْحَاق: مَسْعُود بْن رَبِيعَة. وقال أبو معشر والواقدي: مسعود بن الربيع. مات سنة ثلاثين، وقد زاد سنه على الستين[٢].

✍ **قلت:** تجهيل الإمام أبي حاتم الرازي لبعض الصحابة إنما يعني به أنهم غير مشهورين بالرواية عن النبي (ﷺ) لا جهالة العدالة.

قال الحافظ ابن حجر: (وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة لا يريد بها جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين)[٣] أهـ.

٣) نُقَادة[٤] الأسدي (رضي الله عنه):

قال الحافظ الذهبي (رحمه الله): أعرابي، له صحبة[٥].

وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (ويقال الأسلميّ، ابن عبد اللَّه. وقيل ابن خلف، وقيل: ابن سَعْرٍ، وقيل ابن مالك، قال البخاريّ: له صحبة[٦]، وهو معدود

---

(١) الجرح والتعديل ٢٨٢/٨ ت ١٢٩١.

(٢) الاستيعاب ١٣٩٢/٣ ت ٢٣٧٨.

(٣) لسان الميزان ٢٣/٨.

(٤) نُقَادة: بضم الموحدة الفوقية، وفتح القاف [تبصير المنتبه ١٤٢٥/٤].

(٥) الكاشف ٣٢٦/٢ ت ٥٨٧٢.

(٦) التاريخ الكبير ١٢٧/٨ ت ٢٤٤٤.

في أهل الحجاز. سكن البادية، وقال العسكريّ: يكنى أبا بهيسة – بموحدة ومهملة مصغراً [(١)]– نزل البصرة) أهـ[(٢)]. وسماه ابن قانع: ابن سَعْرٍ[(٣)]، وسماه ابن سعد: نقادة بن عبد الله بن خلف بن عميرة الأسدي[(٤)].

ثانياً: إطلاقها على بعض الرواة المُعَدَّلين مثاله:

وسأبدأ بقول من وصفه بهذا الوصف، ثم أتبعه ببقية أقوال العلماء.

١) **حفص بن عمر بن الحارث أبو عمر، الحَوْضي**[(٥)].

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم (رحمه الله): سألت أبي عن أبي عمر الحوضي فقال: صدوق متقن، وكان على بن المديني جعله من أصحاب شعبة وهو: أعرابي فصيح) أهـ[(٦)].

وهو من الرواة المتفق على توثيقهم:

قال الإمام أحمد: ثبت ثبت متقن، لا يؤخذ عليه حرف. وقال يعقوب بن شيبة: كان من المتثبتين– ووثقه: النسائي، والدارقطني[(٧)]. وقال الحافظ الذهبي: ثبت

---

(١) هكذا ضبطها الحافظ ابن حجر [تقريب التهذيب ص ٥٦٦] وجاءت في بالشين المعجمة في الإصابة، وفي أسد الغابة"نهية"بالنون وبدون سين، والصواب ما اثبته ولعله خطأ في الطباعة.

(٢) الإصابة ٢٦٩/٦ ت ٨٨١٨.

(٣) معجم الصحابة لابن قانع ت ٣٥١هـ، ١٦٦/٣ ت ١١٤١.

(٤) الطبقات الكبرى ٦١/٦.

(٥) الحوضي: بالحاء المفتوحة المهملة وسكون الواو والضاد المعجمة، هذه النسبة إلى الحوض موضع بالبصرة. [الأنساب للسمعاني ٣٠٨/٤].

(٦) الجرح والتعديل ١٨٢/٣ ت ٧٨٦.

(٧) تهذيب الكمال ٢٦/٧ ت ١٣٩٧.

حجة[١]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت عيب بأخذ الأجرة على الحديث، من كبار العاشرة، مات سنة خمس وعشرين – أي ومئتين –[٢]. وزاد عُبَيد الله بْن جرير[٣]: في جمادى الآخرة.

٢) ذَيَّال[٤] بن عبيد بن حنظلة.

قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم (رحمه الله): (سألت أبى عن الذيال بن عبيد فقال: تابعي، قلت يحتج بحديثه؟ فقال: شيخ أعرابي) أهـ[٥]. وقال الحافظ ابن حجر: أعرابي، صدوق من الرابعة [٦].

وهاك أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[٧]، وذكره ابن حبان[٨]، وابن خلفون في الثقات[٩].

وقال الأزدي: فيه نظر[١٠].

---

(١) الكاشف ٣٤١/١ ت ١١٥٢.

(٢) تقريب التهذيب ص ١٧٢ ت ١٤١٢.

(٣) هو: أبو العباس وقيل: أبو الحسن، العَتَكِي، البصري، قدم بغداد وحدث بها، وكان ثقة، وتُوفِي في رجب سنة اثنتين وستين ومئتين، قال الخطيب: وكان قد بلغ فيما بلغنا، أربعاً وستين سنة [تاريخ بغداد ٣١/١٢ ت ٥٤٢١].

(٤) ذيال: فَتْح الذَّال الْمُعْجَمَة وَتَشْديد الْيَاء الْمُعْجَمَة من تحتهَا بِاثْنَتَيْنِ. [إكمال"الإكمال لابن ماكولا » لابن نُقْطَة الحنبلي ٦٢٩هـ، ٦٦٤/٢].

(٥) الجرح والتعديل ٤٥٢/٣ ت ٢٠٤٢

(٦) تقريب التهذيب ص ٢٠٣ ت ١٨٥١.

(٧) تهذيب الكمال ٥٣٢/٨ ت ١٨٢٣.

(٨) الثقات لابن حبان ٢٢٢/٤ ت ٢٦١٤.

(٩) إكمال تهذيب الكمال ٣٠٣/٤ ت ١٥٠١.

(١٠) تهذيب التهذيب ٢٢٤/٣ ت ٢٤٩.

✍ **قلت:** فأقل أحواله أنه صدوق كما ذكر الحافظ ابن حجر، أما كلام أبي الفتح الأزدي فلا يعرج عليه؛ لانفراده بتضعيفه، وهو في نفسه مجروح. قال الحافظ الذهبي (رحمه الله): (وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه)[١].

٣) رَيْحَان بن يزيد العامرى.

قال الإمام البخاري (رحمه الله): (قَالَ حَجّاج: حدَّثنا شُعبة، عَنْ سَعد بْن إِبْرَاهِيم، سَمِعَ ريحانا، وكَانَ أعرابيَّ صِدقٍ)[٢] أهـ.

وذكر الإمام يعقوب الفسوي – بسنده –: (عن سعد بن إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا بَدَوِيًّا، مَا رَأَيْتُ أعرابياً له شبيه، يُقَالُ لَهُ رَيْحَانٌ)[٣] أهـ.

وهاك أقوال العلماء فيه:

قال الإمام الدارمي سألت ابن معين: فريحان بن يزِيد مَا حَاله؟ فَقَالَ: ثِقَة[٤]. وحسن حديثه الإمام الترمذي في السنن[٥]، وذكره الإمامان ابن حبان[٦]، وابن خلفون في الثقات[٧]. وقال الحافظ الذهبي: وثق، ولا يعرف[٨]. وقال الحافظ ابن

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٥.

(٢) التاريخ الكبير ٣/٣٣٩ ت ١١١٤.

(٣) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي ت ٢٧٧هـ، ١/٥٦٧.

(٤) تاريخ ابن معين [رواية الدارمي] ص ١٠٩ ت ٣٢٥.

(٥) سنن الترمذي ٣/٣٣ ح ٦٥٢.

(٦) الثقات ٤/٢٤١ ت ٢٧١٠.

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٥/١٧ ت ١٦٢٥.

(٨) الكاشف ١/٣٩٩ ت ١٦٠٢.

حجر: مقبول، من الثالثة[١].

وقال الإمام أبو حاتم الرازي: شيخ مجهول[٢]، وذكره الإمامان ابن الجوزي[٣] والذهبي في الضعفاء[٤].

✍ **قلت:** ذكره الإمامان ابن الجوزي، والذهبي في الضعفاء لتجهيل الإمام أبي حاتم له، ورد الإمام ابن الجوزي تجهيل أبي حاتم له: (قُلْنَا أَمَّا رَيْحَانُ فَإِنْ جَهَلَهُ أَبُو حَاتِمٍ فَقَدْ عَرِفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَوَثَّقَهُ)[٥] وقد وثقه بعض الأئمة، وحسن حديثه الإمام الترمذي، وقال سعد بن إبراهيم . كما نقله عنه الإمام البخاري في التاريخ . وهو تلميذه والراوي عنه، وأعرف به وبحاله: أعرابي صدق، فمن عرف حجة علي من لم يعرف.

وقال الإمام عبد الحق الإِشْبيليّ – عقب حديث ريحان بن يزيد – (ريحان هذا وثقه ابن معين)[٦] فقال الإمام ابن القطان . مستدركا عليه في راو مشابه لهذا . (وَصدق فِيمَا نقل عَن ذَلِك عَن ابْن معِين، وَلَكِن فِي الْموضع الَّذِي نَقله مِنْهُ عَن ابْن معِين، قَول أبي حَاتِم فِيهِ: إِنَّه مَجْهُول. فَهُوَ كَمَا ترك قَول أبي حَاتِم فِي ريحَان: إِنَّه مَجْهُول – لما وجد فِيهِ لِابْنِ معِين أَنه ثِقَة –، فَكَذَلِك يجب عَلَيْهِ هُنَا أَن يَقُول: إِن كَانَ جَهله أَبُو حَاتِم، فقد وَثَّقَهُ الْكُوفِي، وَالله أعلم)[٧] أهـ.

---

(١) تقريب التهذيب ص ٢١٢ ت ١٩٧٥.

(٢) الجرح والتعديل ٥١٧/٣ ت ٢٣٣٤.

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ، ٢٨٩/١ ت ١٢٥٣

(٤) المغني في الضعفاء ٢٣٥/١ ت ٢١٥٣.

(٥) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ٦٢/٢.

(٦) الأحكام الوسطى من حديث النبي (ﷺ) لأبي محمد عبد الحق الإِشْبِيلي ت ٥٨٢هـ، ١٨٦/٢.

(٧) بَيَان الْوَهم وَالْإِيهَام الواقعين فِي كتاب الْأَحْكَام لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان ت ٦٢٨هـ ٣٧٣/٥.

وصحح حديثه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند [٦/٩٤ ح ٦٥٣٠]، والشيخ شعيب في تحقيقه للمسند [المسند ١١/٨٤ ح ٦٥٣٠]. والله أعلم.

٤) سهل بن عطية

قال الإمام البخاري، وابن حبان، والحافظ ابن حجر: الأعرابي.

وهاك أقوال العلماء فيه:

ذكره ابن حبان(١)، وابن قُطْلُوبُغا في الثقات(٢). وسكت عنه الإمامان أبو حاتم الرازي(٣)، والبخاري(٤)، وقال الحافظان الذهبي، ابن حجر: بصري مُقِل لا يقبل ما انفرد به(٥).

٥) شُعَيث(٦) بن عَبيد الله بن زُبَيب (٧).

قال الإمام ابن عدي (رحمه الله): (ولشعيب هذا غير ما ذكرت، ولعل حديثه لا يبلغ أكثر من خمسة، وَهو شيخ أعرابي... وأرجو أنه في مقدار ما يرويه يصدق فيه)(٨) أهـ.

---

(١) الثقات ٨/٢٨٩ ت ١٣٤٩٦.

(٢) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٥/١٦١ ت ٤٩٠٦.

(٣) الجرح والتعديل ٤/٢٠٣ ت ٨٧٤.

(٤) التاريخ الكبير ٤/١٠٢ ت ٢١٠٧.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/٢٤٢ ت ٣٥٨٩، لسان الميزان ٣/١٢٤ ت ٤٢٨.

(٦) شعيث: بضم الشين المعجمة، وآخره ثاء مثلثة. [المؤتلف والمختلف للحافظ الدارقطني ت ٣٨٥هـ، ٣/١٣٥٣].

(٧) زُبَيب: بضم الزاي وبعدها باء مفتوحة معجمة بواحدة [الإكمال ٤/١٦٣].

(٨) الكامل لابن عدي ٥/٦٧ ت ٩٠٠.

وهاك أقوال العلماء فيه :

ذكره الإمام ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ الذهبي: أعرابي، لعله صدوق(١). ومرة: وثق(٢). وقال الحافظ ابن حجر: مقبول من السادسة(٣). وقال الحافظ الذهبي: أعرابي يكتب حديثه، ما كأنه حجة(٤).

✍**قلت:** قول الحافظ الذهبي ما كأنه حجة لعله يقصد أنه لا يصحح حديثه، فقد ذكره في الضعفاء وقال: لعله صدوق.

٦) يحيى بن قيس، المَأْرِبِي(٥)

قال الحافظ الذهبي: أعرابي... وفيه جهالة(٦).

وهاك أقوال العلماء فيه :

ذكره الإمام ابن حبان في الثقات(٧). وقال الحافظ الدارقطني: ثقة من أهل اليمن (٨).

وقال الحافظ الذهبي: صدوق(٩). وقال الحافظ ابن حجر: ثقة من الخامسة(١).

---

(١) ديوان الضعفاء ص ١٨٨ ت ١٨٩٥.

(٢) الكاشف ٤٨٨/١ ت ٢٢٩٨.

(٣) تقريب التهذيب ص ٢٦٨ ت ٢٨١١.

(٤) ميزان الاعتدال ٢٧٩/٢ ت ٣٧٣٣.

(٥) المَأْرِبِي: بكسر الراء وموحدة تحتية، هذه النسبة إلى مأرب، وهي ناحية باليمن. [الأنساب للسمعاني ١٧/١٢].

(٦) ميزان الاعتدال ٤٠٢/٤ ت ٩٦٠٥.

(٧) الثقات ٥٢٨/٥ ت ٦٠٦٧.

(٨) سؤالات البرقاني للدار قطني ص ٧٠ ت ٥٤٠.

(٩) الكاشف ٣٧٣/٢ ت ٦٢٣١.

٧) أبوالرصافة الباهلى [٢].

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (رجل من أهل الشَّام من باهلة أَعْرَابِي)[٣].

وهاك أقوال العلماء فيه :

ذكره الإمام ابن حبان في الثقات، وسماه شبيب بن أبي رياح – بياء آخر الحروف –[٤]. وذكره ابن قُطْلُوبُغا في الثقات،

وقال ابن أبي رباح – بموحدة –[٥].

وسكت عنه الإمام البخاري في التاريخ الكبير[٦]، وأبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل، وسمياه: شبيب بن دَيْسَم [٧].

ثالثاً: مع الجهالة: مثاله:

١. دريس بن خُنَيْس بن علي.

قال الإمام أبو حاتم الرازي (رحمه الله): شيخ أعرابي بصري، روى عن

---

(١) تقريب التهذيب ص ٥٩٥ ت ٧٦٢٨.

(٢) الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة الى باهلة وهي باهلة بن اعصر، وكان العرب يستنكفون من الانتساب الى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الأشراف. [الأنساب للسمعاني ٢/٧٠].

(٣) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ، ٢/٤٥٧ ت ١٢٧٤.

(٤) الثقات ٤/٣٥٩ ت ٣٣٤٢.

(٥) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٥/٢١٢ ت ٥٠٣٦.

(٦) التاريخ الكبير ٤/٢٣١ ت ٢٦٢٠.

(٧) الجرح والتعديل ٤/٣٨٥ ت ١٥٦٦.

الحسن. روى عنه: موسى بن إسماعيل [١]. أهـ.

✍ **قلت:** لم أقف على من ترجم له غيره، ولذا ذكرته في المجاهيل.

٢. **سَلمَة بن حَفْص**.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (أعرابي، روى عَن: أَبِيه عَن جده سَلمَة عَن أَبِيه سَلمَة بن حَفْص عَن أَبِيه حَفْص بن الْمسيب عَن أَبِيه عَن جده قيس بن سَلمَة الْعَنزي فَذكر حَدِيثا. قَالَ شيخ شُيُوخنَا الْحَافِظ العلائي: هَذَا إِسْنَاد مَجْهُول)[٢]أهـ.

← وترجم له في [لسان الميزان ١١٥/٤ ت ٣٥٥٩] ولم أقف على من ترجم له غيره، وهو غير سلمة بن حفص أبو بكر، السعدي، الذي قال عنه الإمام ابن حبان (رحمه الله): كَانَ يضع الْحَدِيث، لَا يحل الِاحْتِجَاج بِهِ وَلَا الرِّوَايَة عَنْهُ إِلَّا عِنْدَ الِاعْتِبَار [٣].

٣. **غالب بن حَجْرَة[٤] بن التَّلب بن ثعلبة**.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (قال الآجرى: سألت أبا داود عنه، فقال: أعرابى، تريد أن تحتج به ! أى شىء عنده ؟ !)[٥] أهـ.

وهاك أقوال العلماء فيه :

ذكره ابن حبان في الثقات[٦]. وقال ابن القطان: لا تعرف ==

---

(١) المرجع السابق ٤٤٦/٣ ت ٢٠٢٣.

(٢) تعجيل المنفعة ٦٠٠/١ ت ٤٠٢.

(٣) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان ت٣٥٤هـ، ٣٣٩/١ ت ٤٢٧.

(٤) حجرة: بفتح الحاء المهملة، وسكون الجيم، وَفتح الرَّاء. [إكمال الإكمال ٢٣٤/٢].

(٥) تهذيب التهذيب ٢٤٢/٢٣.

(٦) الثقات ٣٠٩/٧ ت ١٠٢١٢.

==حاله[١]. وقال الحافظ ابن حجر: مجهول من السابعة[٢].

٤. نِمْران بن جارِية بن ظَفَر، الحَنَفيُّ

قال الإمام أبو حاتم الرازي (رحمه الله): (روى عن أبيه روى عنه دهثم بن قران اليمامى العجلي. قال عبد الرحمن سألت أبى عنه فقال: محله محل الأعراب) أهـ[٣].

وهاك أقوال العلماء فيه:

ذكره الإمام ابن حبان في الثقات[٤]. وقال الحافظ الذهبي في الكاشف: وثق[٥].

قال الإمام أبو الحسن القطان: مجهول الحال[٦]. وقال الحافظ الذهبي في الميزان: لا يعرف، وقال الحافظ ابن حجر: مجهول من الرابعة[٧].

٥. الهِرْمَاسُ بْنُ حَبِيبٍ، الْعَنْبَرِيُّ[٨].

قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم(رحمه الله): قال سألت أبى عن الهرماس ابن

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٢٤٢/٣.

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٤٢ ت ٥٣٤٥.

(٣) الجرح والتعديل ٤٩٧/٨ ت ٢٢٧٢.

(٤) الثقات ٤٨٢/٥ ت ٥٧٣٥.

(٥) الكاشف ٣٢٦/٢ ت ٥٨٧٥. ولعله إشارة إلى توثيق ابن حبان له، وإلا فقال في الميزان ٢٧٣/٤ ت ٩١١٨: لا يعرف.

(٦) بيان الوهم والإيهام ٣٢٠/٣.

(٧) تقريب التهذيب ص ٥٦٦ ت ٧١٨٧.

(٨) العنبري: بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الباء المنقوطة بواحدة والراء، هذه النسبة إلى بنى العنبر، وتخفف فيقال لهم «بلعنبر» وهم جماعة من بنى تميم ينتسبون إلى العنبر بن عمرو بن تميم [الأنساب للسمعاني ٣٨٢/٩].

حبيب فقال: هو شيخ أعرابى، لم يرو عنه غير النضر بن شميل، ولا يعرف أبوه ولا جده[١].

وقال الإمام مجد الدين بن الأثير (رحمه الله): هرماس بن حبيب التميمي العنبري (رحمه الله) رجل من أهل البادية[٢].

وهاك أقوال العلماء فيه:

ذكره الإمام ابن حبان في الثقات وقال: له صحبة[٣].

✍ **قلت:** ولعل فيه سقط وهو: "يروي عن أبيه عن جده، وله صحبة" فالصحبة لجده، وليس له. أو أن كلمة "له" محرفة، وصوابها: ولجده صحبة، فسقطت الجيم والدال. والله أعلم.

قال الإمام ابن معين، والإمام أحمد: لا نعرفه[٤]، وذكره الإمام ابن الجوزي في

---

(١) **قلت:** جده هو الصحابي الجليل: ثعلبة، أبو حبيب، العنبري قال الحافظ ابن حجر: جد الهرماس بن حبيب العنبري، سماه إسحاق بن راهويه في روايته عن النضر بن شميل عن الهرماس عن أبيه عن جده، وقال ابن مندة: وخالفه الحسن بن عمر بن شقيق عن النضر، فقال: عن الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جدّه الهرماس بن زياد، وكذا أخرجه ابن منده من طريق قعنب بن المحرر، عن قتيبة بن الهرماس بن حبيب بن الهرماس بن زياد، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، الهرماس بن زياد، ورواه جماعة عن النضر، فلم يسموا جد الهرماس بن حبيب. فاللَّه أعلم. [الإصابة ٥٢٣/١ ت ٩٥٦].

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول (ﷺ) لمجد الدين ابن الاثير ت ٦٠٦هـ، ٢٠٠/١٠ ح ٧٧٠٩.

(٣) الثقات ٤٣٧/٣ ت ١٤٣٠.

(٤) تهذيب الكمال ١٦٢/٣٠ ت ٦٥٥٨.

الضعفاء[١]، وقال الحافظ الذهبي: مجهول[٢] ومرة: أعرابي نكرة[٣].

٦. **أبو العُشَراء**[٤]، الدارمي، البصرى.

قال الإمام ابن سعد: (وَاسْمُهُ: أُسَامَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قِهْطِمٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ عُطَارِدُ بْنُ بَرْزٍ[٥]، وَكَانَ أَعْرَابِيًّا يَنْزِلُ الْجُفْرَ[٦] بِطَرِيقِ الْبَصْرَةِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ)[٧] أهـ

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (أعرابي مجهول من الرابعة)[٨].

وهاك أقوال العلماء فيه:

ذكره الإمام ابن حبان في الثقات[٩].

وقال الإمام البخاري: في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر[١٠].

---

(١) الضعفاء له ١٧٣/٣ ت ٣٥٥٨.

(٢) ديوان الضعفاء ص ٤١٨ ت ٤٤٦١.

(٣) الكاشف ٣٣٤/٢ ت ٥٩٤٦.

(٤) أبو العُشَراء: بضم العين، والشين المعجمة، والمد. [الإكمال ٢٠٨/٦].

(٥) هكذا براء مهملة ساكنة، ثم زاي [الإكمال ٣٢٧/٧] وسماه بعضهم: بلز، باللام، وقال الإمام أبو أحمد الحاكم: اسمه سنان بن برز أو بلز، كذا ذكره الحافظ ابن حجر [تهذيب التهذيب ١٦٨/١٢].

(٦) جاءت في المطبوع بالحاء المهملة وهو تصحيف وصوابها: الجفرة: بمعجمة مضمومة، ثم فاء ساكنة، وآخره هاء، والجفرة سعة في الأرض مستديرة، تسمى جفرة خالد: موضع بالبصرة. [معجم البلدان لياقوت الحموي ت ٦٢٦هـ ١٤٧/٢].

(٧) الطبقات الكبرى ٢٥٤/٧.

(٨) تقريب التهذيب ص ٦٥٨ ت ٨٢٥١، لسان الميزان٤٧٤/٧ ت. ٥٥٨٧.

(٩) الثقات ٣/٣ ت ٥.

(١٠) التاريخ الكبير ٢١/٢ ت ١٥٥٧.

وقال الحافظ الذهبي: لا يدري من هو ولا من أبوه[١].

رابعاً: مع الضعف مع اختلاف مراتبه: مثاله:

١) **جُبَير بن الْحَارِث**.

قال الحافظ الذهبي: أَعْرَابِي كَذَّاب، زعم أَنه صَحَابِيّ فِي أول خلَافَة الناصر العباسي[٢]. وذكره الحافظ ابن حجر فيمن ذكر في الصحابة بالوهم أو الغلط[٣].

٢) **الجَلْد**[٤] **بن أيوب، البصري**.

قَالَ الإمام الشَّافِعِي – بعد تَخْرِيج حَدِيثه فِي الْحيض – قَالَ لي ابن عُلَيَّة: الْجَلْد أَعْرَابِي، لَا يعرف الحَدِيث[٥].

وقال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم (رحمه الله): (وسئل أبي عن الجَلْد بن أيوب قال: هو شيخ أعرابي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به) أهـ[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ٥٥١/٤ ت ١٠٤١٩.

(٢) المغني في الضعفاء ١٣٨/١ ت ١٠٩٥.

(٣) الإصابة ٦٤٣/١ ت ١٣٢٨.

(٤) الجلد: بفتح الجيم، وسكون اللام، وقال صاحب الإكمال وأكثر ما يكتبونه بالألف واللام . أي الجلد هكذا .[الإكمال ١٨١/٣].

(٥) المسند للإمام الشافعي ص ٣١١ والحديث هو ما أخرجه الإمام الشافعي قال: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنِ الْجَلْدِ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: « قَرْءُ الْمَرْأَةِ، أَوْ قَرْءُ حِيَضِ الْمَرْأَةِ ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى عَشَرَةَ» أي إلى عشرة أشهر فهو بذلك لا يفرق بين الحيض والإستحاضة. وذكر ابن أبي حاتم عن حماد بن زيد . وذكر الجلد بن أيوب . فقال: عمدوا إلى شيخ لا يميز بين قرء وحيض. [الجرح والتعديل ١٨٠/١].

(٦) الجرح والتعديل ٥٤٩/٢ ت ٢٢٧٨.

وهاك أقوال العلماء فيه:

قال حماد بن زيد: ما كان جلد بن أيوب يسوي طُلْية أو طُلْيتين في الحديث[١]. وذكره الإمام البخاري في الضعفاء[٢]. وقال الإمام أبو زرعة الرازي: ليس بالقوي[٣]. وقال أبو حاتم الرازي: تركه شعبة، ويحيى بن سعيد، وابن مهدي، ومعاذ بن معاذ وغيرهم[٤]. وقال الإمام النسائي: بصري ضعيف[٥]. وذكره الإمام ابن حبان في المجروحين[٦]. وقال الإمام الدارقطني: متروك[٧]. وذكره الحافظ الذهبي في الضعفاء[٨].

---

(١) الجرح والتعديل ١/١٨٠. ومعنى الطلية: - بضم الطاء وسكون اللام – هي الخِرْقةُ التي تُمسِكُها الحائِضُ، فإذا طَهَرَتْ أَلْقَتْها. والطُّلْيَةُ: الخَيْطُ الذي يُرْبَط به رِجْلُ الجَدْي فإذا كَبِرَ جُعِلَتْ الرِّبْقَةُ في عُنُقِه. [المنجد فى اللغة لأبي الحسن الهنائي الأزدي ت بعد ٣٠٩هـ ص ٢٥٤] والمعنى: لا يساوي شيئاً.

(٢) الضعفاء الصغير ص ٢٧ ت ٥٧.

(٣) الجرح والتعديل ١/١٨٠.

(٤) االجرج والتعديل ١/١٨٠ ت ٢٢٧٨.

(٥) الضعفاء له ص ٢٨ ت ٩٧.

(٦) المجروحين ١/٢١٠ ت ١٧٦.

(٧) الضعفاء له ١/٢٦١ ت ١٣٩.

(٨) المغني في الضعفاء ١/١٣٥ ت ١١٧٥.

٣- **دُجَيْنُ**[١] **بْنُ ثَابِت، أبو الْغُصْن، اليربوعي**[٢]

وقال الحافظ الذهبي: والدجين أعرابي من بنى يربوع[٣].

وهاك أقوال العلماء فيه:

قال ابن معين: لَيْسَ حَدِيثه بِشَيْء[٤]. قال الإمامان أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان: ضعيف الحديث[٥]. وقال الإمام ابن حبان: قَلِيل الْحَدِيث مُنكر الرِّوَايَة عَلَى قلته يقلب الْأَخْبَار وَلَمْ يكن الْحَدِيث شَأْنه[٦]. وقال الحافظ الذهبي: لا يحتج به[٧].

٤- **دَهْثَم**[٨] **بن قُرَّان**[٩]**، الحنفي**[١٠].

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي وسئل عن دهثم بن قران فقال:هو

---

(١) دجين: بِضَم أَوله، وَفتح الْجِيم، وَسُكُون الْمُثَنَّاة تَحت، تَلِيهَا نون. [توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدمشقي ت ٨٤٢هـ، ٢٤/٤].

(٢) اليربوعي: بفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وسكون الراء، وضم الباء المنقوطة بنقطة، وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى بنى يربوع وهو بطن من تميم. [الأنساب للسمعاني ٤٨٨/١٣].

(٣) ميزان الاعتدال ٢٤/٢.

(٤) تاريخ ابن معين [رواية الدوري] ٢٣٤/٤ ت ٤١١٤.

(٥) الجرح والتعديل ٤٤٤/٣ ت ٢٠١٧.

(٦) المجروحين ٢٩٤/١ ت ٣٣٠.

(٧) ديوان الضعفاء ص ١٢٨ ت ١٣٤٥..

(٨) بِفَتْح الدَّال وَسُكُون الْهَاء وَفتح الثَّاء الْمُعْجَمَة بِثَلَاث. إكمال الإكمال ٥٧٠/٢.

(٩) بضم القاف وتشديد الراء. الإكمال ٨٥/٧.

(١٠) الحنفي: بفتح الحاء المهملة والنون وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى بنى حنيفة، وهم قوم أكثرهم نزلوا اليمامة. [الأنساب ٢٨٨/٤].

من يمامة من عُكْل[١] محله محل الأعراب) أهـ[٢].

وهاك أقوال العلماء فيه:

ذكره الإمام ابن حبان في الثقات[٣].

وقال الإمام أحمد: كان شيخا ليس به بأس، حدث عنه أبو بكر بن عياش ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير فترك حديثه، متروك الحديث[٤]. وقال الإمام النسائي: ليس بثقة[٥]. وقال الإمام ابن عدي: إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٦]. وقال الحافظ الذهبي: متروك الحديث، مشاه ابن حبان، تركه الجميع إلا ابن حبان[٧]. وقال الحافظ ابن حجر: متروك من السابعة[٨].

٥- **سُلَيم بْنُ مُطَير[٩]، الوادي[١٠].**

قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم (رحمه الله): (وسألته – أي: أبي – عنه فقال: هو أعرابي محله الصدق)[١١] أهـ.

---

(١) عكل: بضم أوله، وسكون ثانيه، وآخره لام، وَهُوَ بطن من تَمِيم [المرجع السابق ٣٥١/٢].

(٢) الجرح والتعديل ٤٤٤/٣ ت ٢٠١٢.

(٣) الثقات ٢٩٣/٦ ت ٧٧٨٣.

(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل . من رواية ابنه عبد الله ٤٩١/٢.

(٥) الضعفاء له ص ٣٨ ت ١٨٤.

(٦) الكامل ٣/٤ت ٦٤٣.

(٧) المغني في الضعفاء ٢٢٣/١ ت ٢٠٥٣.

(٨) تقريب التهذيب ص ٢٠١ ت ١٨٣١.

(٩) بالتصغير فيهما [المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم لمحمد طاهر الهندي ت ٩٨٦هـ، ص ١٣٢، ص ٢٣٤].

(١٠) الوادي: بفتح الواو، وكسر الدال المهملة، هذه النسبة إلى وادي القرى، وهي مدينة قديمة بالحجاز مما يلي الشام. [الأنساب للسمعاني ٢٤٩/١٣].

(١١) الجرح والتعديل ٢١٤/٤ ت ٩٢٨.

وهاك أقوال العلماء فيه :

قال الحافظ الذهبي: محله الصدق[١].

قال الإمام ابن حبان (رحمه الله): مُنكر الْحَدِيث عَلَى قلَّة رِوَايَته لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بأخباره إِذَا انْفَرد بِهَا دُونَ مَا وَافق الْأَثْبَات[٢]. وذكره الحافظ الذهبي في الضعفاء[٣]. وقال الحافظ ابن حجر: لين الحديث من الثامنة[٤].

✍ **قلت:** والأكثر على تضعيفه، وأما قول الحافظ الذهبي في الكاشف: محله الصدق، فقد ذكره في الضعفاء، ولعل القول الأول نقلاً عن أبي حاتم الرازي، فقال في ميزان الاعتدال – بعد نقل قول ابن حبان وتضعيفه له –: (وقال أبو حاتم: محله الصدق)[٥].

(١) الكاشف ٤٥٦/١ ت ٢٠٦٥.

(٢) المجروحين ٣٥٤/١ ت ٣٦٠.

(٣) المغني فى الضعفاء ٢٨٥/١ ت ٢٦٤٢.

(٤) تقريب التهذيب ص ٢٤٩ ت ٢٥٢٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٢٣١/٢ ت ٣٥٤١.

الخاتمة

بعد تتبع أقوال العلماء، وجمع الرواة نجد أن كلمة أعرابي لا تفيد توثيق الراوي، ولا تضعيفه بقدر ما هي وصف لحال الراوي أنه من أهل البادية.

قال الفيومي (رحمه الله): (وَأَمَّا الْأَعْرَابُ – بِالْفَتْحِ – فَأَهْلُ الْبَدْوِ مِنْ الْعَرَبِ، الْوَاحِدُ أَعْرَابِيٌّ بِالْفَتْحِ أَيْضًا، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ صَاحِبَ نُجْعَةٍ وَارْتِيَادٍ لِلْكَلَأِ.

وَزَادَ الْأَزْهَرِيُّ فَقَالَ: سَوَاءٌ كَانَ مِنْ الْعَرَبِ أَوْ مِنْ مَوَالِيهِمْ، قَالَ: فَمَنْ نَزَلَ الْبَادِيَةَ، وَجَاوَرَ الْبَادِينَ، وَظَعَنَ بِظَعْنِهِمْ فَهُمْ أَعْرَابٌ، وَمَنْ نَزَلَ بِلَادَ الرِّيفِ وَاسْتَوْطَنَ الْمُدُنَ وَالْقُرَى الْعَرَبِيَّةَ وَغَيْرَهَا مِمَّنْ يَنْتَمِي إلَى الْعَرَبِ فَهُمْ عَرَبٌ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فُصَحَاءَ) أهـ[1].

ويؤيد ما ذهبت إليه:

١. أنهم يقرنوها بحال الراوي توثيقاً وتضعيفاً.
٢. في بعض العبارات يستخدمون كلمة بدوي مكان أعرابي كما في ترجمة رجال الإسناد الرابع [2]، وترجمة ريحان بن يزيد ووصفه بأنه بدوي[3].
٣. استخدم هذا اللفظ مع الثقات والضعفاء والمجاهيل، بل ومع بعض الصحابة قال الحافظ ابن حجر: (وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة لا يريد بها جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين)[4] أهـ.

وصلى الله علي سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، والحمد لله رب العالمين

---

(١) المصباح المنير ٢/٤٠٠ مادة [عرب].
(٢) راجع ص ٤٥.
(٣) راجع ص ٥٣.
(٤) لسان الميزان ٨/٢٣.

المصادر والمراجع

١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد القَسْطَلاني ت ٩٢٣هـ، المطبعة الأميرية – مصر، ط: السابعة ١٣٢٣هـ.

٢) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي عبد الله مُغُلْطَاي بن قِلِيجْ، الحنفي، ت ٧٦٢هـ، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٤٢٢هـ: ٢٠٠١م.

٣) الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار: الجيل – بيروت، ط الأولي ١٤١٢هـ.

٤) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للحافظ ابن ماكولا ت ٤٥٧هـ، دار الكتب العلمية – بيروت– ط: الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٥) الأنساب للإمام أبي سعد السمعاني ت٥٦٢هـ، تحقيق د/عبد الله عمر البارودي، دار: الجنان، ط الأولي ١٤٠٨هـ: ١٩٨٨م.

٦) بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ، تحقيق سمير بن أمين الزهري دار الفلق – الرياض، ط: السابعة ١٤٢٤هـ.

٧) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام للإمام علي بن محمد بن القطان ت ٦٢٨هـ، تحقيق د/ الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، ط: الأولى ١٤١٨هـ: ١٩٩٧م.

٨) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للإمام سراج الدين ابن الملقن ت ٨٠٤هـ، حققه: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض، ط: الأولى ١٤٢٥هـ: ٢٠٠٤م.

٩) تاج العروس من جواهر القاموس للعلامة محمد بن محمد الملقب بمرتضي الزَّبِيدِي ت ١٢٠٥هـ تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الهداية.

١٠) تاريخ ابن معين برواية الدوري، تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، دار: إحياء

التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: الأولى ١٣٩٩هـ: ١٩٧٩م.
١١) تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية – دمشق، ط: الأولى ١٤٠٥هـ: ١٩٨٥م.
١٢) تاريخ ابن معين برواية الدارمي، تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق.
١٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق د/ عمر عبد السلام، دار: الكتاب العربي – بيروت، ط الأولي ١٤٠٧هـ: ١٩٨٧م.
١٤) تاريخ بغداد للإمام أبي بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، دار: الكتب العلمية – بيروت.
١٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق د/ عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.
١٦) تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق /زكريا عميرات، دار: الكتب العلمية – بيروت، ط الأولي ١٤١٩ هـ: ١٩٩٨م.
١٧) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للإمام ابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر– بيروت، ط: الأولى ١٩٩٦م.
١٨) تلخيص المتشابه في الرسم لأبي بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق، ط: الأولى ١٩٨٥م.
١٩) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢ هـ – ط: دائرة المعارف النظامية الكائنة فى الهند بمحروسة – حيدر آباد.
٢٠) تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للحافظ المزى ت ٧٤٢هـ – تحقيق: د/بشار عواد معروف – ط دار الرسالة – بيروت ط: الأولى ١٤٠٠هـ: ١٩٨٠م.
٢١) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي ت ٨٤٢هـ، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، دار: الرسالة– بيروت، ١٩٩٣م.

٢٢) التاريخ الكبير للإمام البخارى ت ٢٥٦هـ – اعتنى به د/ محمد عبد المعيد خان ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٢٣) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث لأبي زكريا محي الدين النووي ت ٦٧٦هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار: الكتاب العربي – بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ: ١٩٨٥م.
٢٤) الثقات للحافظ ابن حبان ت ٣٥٤هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار: الفكر بيروت، ط الأولى ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٢٥) الجامع الصحيح للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ المعروف بصحيح مسلم دار: الجيل – بيروت.
٢٦) الجامع المختصر من السنن عن رسول الله (ﷺ) ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل للإمام أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى ت ٢٧٩ هـ « المسمى بسنن الترمذى » تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين – المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان.
٢٧) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه للعلامة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، (المعروف بصحيح البخاري) دار: ابن كثير، اليمامة – بيروت.
٢٨) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى ت ٣٢٧هـ – ط دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد بالهند – ط: الأولى ١٢٧١هـ: ١٩٥٢م.
٢٩) ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين للحافظ شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة.
٣٠) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر الشهير بـ الكتاني ت ١٣٤٥هـ، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار: البشائر الإسلامية – بيروت، ط: السادسة ١٤٢١هـ: ٢٠٠٠م.
٣١) الرفع والتكميل في الجرح والتكميل لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي ت ١٣٠٤هـ، حققه: الشيخ / عبد الفتاح أبو غدة، دار: السلام . القاهرة، ط

السابعة ١٤٢١هـ: ٢٠٠٠م.
٣٢) سنن أبى داود سليمان بن أشعث السجستانى ت ٢٧٥هـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – دار إحياء السنة النبوية.
٣٣) سنن ابن ماجة لأبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة ت ٢٧٣هـ – تحقيق: د/ بشار عواد معروف – ط: دار الجيل – بيروت.
٣٤) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤٠٣هـ: ١٩٨٣م.
٣٥) سؤالات البَرْقَاني للإمام الدارقطني ت ٣٨٥هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري كتب خانه جميلي – باكستان، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.
٣٦) الضعفاء للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط: الأولي ١٣٩٦هـ.
٣٧) الضعفاء الكبير للإمام العقيلي ت ٣٢٢هـ، تحقيق: د/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار: الكتب العلمية – بيروت، ط الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٣٨) الضعفاء والمتروكين لأبي الفرج ابن الجوزي ت ٥٧٩هـ، تحقيق: عبد الله القاضي، دار: الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٦هـ.
٣٩) الضعفاء والمتروكين للحافظ النسائي ت ٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط: الأولي ١٣٩٦هـ.
٤٠) الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد ت ٢٣٠هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار: الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
٤١) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني للإمام محمد عبد الحي اللكنوي ت ١٣٠٤هـ، حققه الشيخ/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط الثالثة ١٤١٦هـ.
٤٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ شمس الدين السخاوي ت ٩٠٢هـ، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط الأولي ١٤٢٤هـ: ٢٠٠٣م.

٤٣) الفهرست لأبي الفرج بن النديم ت٤٨٣هـ، دار: المعرفة– بيروت، ط ١٣٩٨هـ: ١٩٧٨م.
٤٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للحافظ الذهبي، دار: القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، ط الأولى ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.
٤٥) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور ت ٧١١هـ، دار: صادر– بيروت، ط الأولي.
٤٦) لسان الميزان للحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ، مؤسسة: الأعلمي للمطبوعات– بيروت، ط الثالثة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٤٧) معالم السنن" شرح سنن أبي داود" للإمام للخطابي ت ٣٨٨هـ، المطبعة العلمية – حلب، ط: الأولي ١٣٥١هـ: ١٩٣٢م.
٤٨) معجم البلدان لياقوت الحموي ت ٦٢٦هـ، دار: الفكر – بيروت.
٤٩) معرفة الصحابة للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن – الرياض، ط: الأولى ١٤١٩ هـ: ١٩٩٨م.
٥٠) معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للحافظ محمد ابن حبان البستي ت ٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة– بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٥١) منهاج الوصول في علم الأصول بشرح البدخشي والأسنوي، مطبعة محمد علي صبيح – القاهرة.
٥٢) المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ، تحقيق: د/ طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة –بيروت، ط الثالثة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٥٣) المسند للإمام أحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٥٤) المعتمد في أصول الفقه للإمام محمد بن علي الطيب أبي الحسين البَصْري

المعتزلي ت ٤٣٦هـ، تحقيق د. محمد حميد الله، المطبعة الكاثوليكية – بيروت ١٣٨٥هـ.

٥٥) المعجم الكبير للإمام الطبراني ت ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

٥٦) المغنى فى ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم للإمام محمد بن طاهر الهندى ت ٩٨٦هـ، دار الكتاب العربى – بيروت، ط: ١٤٠٢هـ: ١٩٨٢م.

٥٧) المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: حازم القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٨) نزهة الألباب في الألقاب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد – الرياض، طالأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٥٩) نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: أبي مالك كمال مكتبة العلم . القاهرة.

٦٠) النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات بن الأثير الجزري ت٦٠٦هـ تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية – بيروت.

٦١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبة محمد بن محمد بن سويلم ت ١٤٠٣هـ، الناشر: دار: الفكر العربي – بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث عربي	١٩٥٧
ملخص البحث إنجليزي	١٩٥٨
المقدمة	١٩٥٩
المبحث الأول: معنى الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح	١٩٦٥
المطلب الأول: معنى الجرح لغة واصطلاحا	١٩٦٥
المطلب الثاني: التعديل في اللغة والاصطلاح	١٩٦٦
المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل	١٩٦٨
المبحث الثالث: لفظ" إسناد أعرابي" بين علماء الجرح والتعديل	١٩٨٢
المطلب الأول: أقوال المعاصرين في بيان معنى هذا اللفظ	١٩٨٢
المطلب الثاني: إطلاقه علي أسانيد كاملة	١٩٨٥
المطلب الثالث: إطلاقه علي رواة بعينها	١٩٩٧
الخاتمة	٢٠١٥
المصادر والمراجع	٢٠١٦
فهرس الموضوعات	٢٠٢٢